نحو إطار استراتيجي معني بتغيّر المناخ وبالتنمية من أجل مجموعة البنك الدولي

وثيقة تصوّر وقضايا

مُسوّدة تشاور

27 مارس/آذار 2008

اختصارات وأسماء مختصرة

AAA	مساعدة تحليلية واستشارية
AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
AFR	منطقة أفريقيا
BNPP	برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا
C02	ثاني أكسيد الكربون
CCRIF	الصندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث
CDM	آلية التنمية النظيفة
CEA	تحليل بيئي قُطْري
CEB	موجز إعلامي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة من أجل التنسيق
CEIF	مساعدة تحليلية واستشارية
CF	البنك الأفريقي للتنمية
CFL	منطقة أفريقيا
CFU	برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا
CIF	ثاني أكسيد الكربون
CODE	الصندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث
COP	آلية التنمية النظيفة
CPF	تحليل بيئي قُطْري
CSD	موجز إعلامي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة من أجل التنسيق
DEC	الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية
EAP	تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون
ECA	مصابيح الفلورسانت الصغيرة
EE	وحدة تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون
ESMAP	صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية
FCPF	اللجنة المعنيّة بالفعالية الإنمائية لعمليات البنك الدولي
FLEG	مؤتمر أطراف (اتفاقية)
GDP	برنامج شراكات تخفيض الكربون
GEF	لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالتنمية المستدامة
GFDRR	إدارة اقتصاديات التنمية
GHG	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
GPG	منطقة أوروبا وآسيا الوسطى
IBRD	كفاءة الطاقة
IDA	برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة
IEA	برنامج شراكات كربون الغابات
IEG	إنفاذ قوانين الغابات وإدارتها
IFC	إجمالي الناتج المحلي
IFI	صندوق البيئة العالمية
IGCC	الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها
IPCC	الغازات المسببة للاحتباس الحراري
ISDR	سلع النفع العام العالمية
KAP	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
LAC	المؤسسة الدولية للتنمية
LDCF	صندوق أقل البلدان نمواً
MDB	بنك تنمية متعدد الأطراف
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MER	سعر الصرف السائد في السوق
MFI	مؤسسة مالية متعددة الأطراف
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
NAPA	برامج العمل الوطنية المعنيّة بالتكيّف
NGO	منظمة غير حكومية
ODA	مساعدات إنمائية خارجية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OVP	نائب الرئيس لشؤون العمليات
PHRD	السياسات وتنمية الموارد البشرية
PPP	تعادل القوة الشرائية
PREM	شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد
PROFOR	برنامج الغابات
PSIA	تحليل الفقر وأثره الاجتماعي
RDB	بنك تنمية إقليمي
RE	طاقة متجددة
RE/EE	الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
REDD	تخفيض الانبعاثات من قطع أشجار الغابات وتدهورها
SAR	منطقة جنوب آسيا
SCCF	الصندوق الخاص لتغيّر المناخ
SDN	شبكة التنمية المستدامة
SEA	تقييم بيئي استراتيجي
SFCC	الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ
SPA	الأولوية الاستراتيجية لتجربة نهج عملي بشأن التكيّف
SSA	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
TA	مساعدة فنّية
TFESSD	الصندوق الاستئماني للتنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ
UNISDR	استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث
WB	البنك الدولي
WBG	مجموعة البنك الدولي
WDR	تقرير عن التنمية في العالم
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WRI	معهد الموارد الدولية
WTO	منظمة التجارة العالمية

نحو إطار استراتيجي معني بتغيّر المناخ وبالتنمية من أجل مجموعة البنك الدولي

فهرس المحتويات

موجز إداري i
ألف – الخلفية المرجعية والمسوّغات..... 5
باء – الأهداف والمبادئ الإرشادية..... 8
جيم – إطار العمل: الركائز الاستراتيجية 10
دال – تنفيذ إطار العمل: القضايا الرئيسية والمناهج..... 13
الركيزة 1: تصعيد نهج العمليات بشأن إدماج التكيّف وتخفيف الحدة في استراتيجيات التنمية 13
الركيزة 2: توحيد جهود تعبئة وإيصال الأموال..... 20
الركيزة 3: توسيع دور مجموعة البنك الدولي في تطوير أسواق جديدة 25
الركيزة 4: الاستفادة من موارد القطاع الخاص من أجل التنمية الصديقة للبيئة 26
الركيزة 5: إيضاح دوْر مجموعة البنك الدولي في تسريع تطوير ونشر التكنولوجيا 27
الركيزة 6: تصعيد بحوث السياسات، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات 28
هاء – إطار النتائج 30
واو – العمل مع الشركاء الخارجيين للتصدّي للتحدّي على الصعيد العالمي..... 31
زاي – عملية التشاور والمعلومات التقييمية..... 32
حاء - المخاطر 32
طاء – الإطار الزمني ومعالم الطريق 33

الملاحق

الملحق 1: تغيّر المناخ، والمناطق: المخاطر، والأثر، والانبعاثات..... 34
الملحق 2: الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية: مسودة الموجز 42

الإطارات

الإطار 1: أبرز نقاط خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر بالي 6
الإطار 2: أبرز نقاط وثيقة الدراسة بشأن المؤسسة الدولية للتنمية وتغيّر المناخ..... 11
الإطار 3: نحو استراتيجية بشأن تغيّر المناخ خاصة بمؤسسة التمويل الدولية..... 12
الإطار 4: الإجراءات بشأن المناخ كفرصة تنمويّة..... 14
الإطار 5: مساعدة بلدان البحر الكاريبي في التغلّب على أضرار الأعاصير والزلازل..... 17

الأشكال

الشكل 1: قروض مجموعة البنك الدولي حسب القطاعات، السنة المالية 2007..... 16
الشكل 2: انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري حسب القطاعات، البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن المؤسسة الدولية للتنمية، 2000 17
الشكل 3: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية من استخدامات مصادر الطاقة بموجب مختلف السيناريوهات 27

الجداول

الجدول 1: الموارد الحالية وأدوات التمويل المُخصّصة للتصدّي لتغيّر المناخ 22

نحو إطار استراتيجي نعني بتغيّر المناخ وبالتنمية من أجل مجموعة البنك الدولي

موجز إداري

1. **التصدّي لتغيّر المناخ بالغ الأهميّة لأجندة التنمية وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء.** توضح الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيّر المناخ (IPCC) – في تقييمها الرابع (2007) – أن احترار نظام المناخ شديد الوضوح ولا لبس فيه، وأن تأخير تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (GHG) تخفيضاً شديداً من شأنه الحد من فرص تحقيق تخفيض مستويات تثبيتها، ومن المرجّح أن يعزّز مخاطر ازدياد حدة أثر تغيّر المناخ. ومع ازدياد التقلبات والمخاطر المناخية، من المرجّح أن تعاني أشد البلدان والمجتمعات المحلية فقراً قبل وأكثر من غيرها. ولتغيّر المناخ إمكانية عكس كل من مكاسب التنمية التي حققتها البلدان النامية بالعمل الصعب والجاد في عقود السنوات الماضية والتقدّم الذي تم إحرازه في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (MDGs) مثل: القضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض المعدية، واستدامة البيئة. ويجب أن تقرن الاستجابة الفعالة لتغيّر المناخ كلاً من تخفيف حدة التغيّر – بهدف تفادي ما لا يمكن إدارته - والتكيّف – بهدف إدارة ما لا يمكن تفاديه.

2. **السنة الماضية شهدت عملية رائعة لبناء الاتفاق في الرأي بشأن أهمية التصدّي لتغيّر المناخ** تتوّجت باتفاق في المؤتمر الثالث عشر لأطراف (COP) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ (UNFCCC)، الذي جرى عقده في بالي بغية البدء بالمفاوضات نحو العمل التعاوني الطويل الأمد من جانب كافة البلدان. ويتضمّن إطار المفاوضات تخفيف حدة تغيّر المناخ (بما في ذلك لأول مرة النظر في تخفيض الانبعاثات الناجمة عن قطاع أشجار الغابات وتدهور الأراضي)، والتكيّف، وتطوير ونقل التكنولوجيا، وإتاحة الموارد المالية لمساندة وضع تصاميم إجراءات البلدان. ونظراً لانخفاض مساهمة البلدان النامية تاريخياً في تركزات الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري وانخفاض استخدام الطاقة فيها *بنسبة الفرد* وارتفاع تعرّضها لآثار تغيّر المناخ، فإنها تتوقع ترتيباً تعاونياً لتمويل تحوّلها إلى النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون على نحو لا يضرّ بكل من: قدرتها على الحصول على مصادر الطاقة، وأجندة نموها وجهودها في تحقيق التكيّف، وذلك وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة المتمايزة لكل منها. ومن المهمّ أن الموارد المالية لازمة إضافة إلى المستوى الحالي من الموارد التمويلية من المساعدات الإنمائية الخارجية (ODA) بغية عدم مزاحمة مسألة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

3. تجمّعت لدى مجموعة البنك الدولي (WBG) خبرة عملية كبيرة في التصدّي لتغيّر المناخ في إطار عملية التنمية وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وفي الآونة الأخيرة من خلال الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية (CEIF) (أنظر الملحق 1). وقد حقق هذا الإطار نتائج تستحق الثناء: الزيادة الكبيرة في الإقراض لمشروعات الحصول على مصادر الطاقة ومصادر الطاقة منخفضة انبعاثات غاز الكربون، وتمويل خفض انبعاثات غاز الكربون (CF). ووجد ازدياد الوعي بآثار تغيّر المناخ تجسيداً له في استراتيجيات المساعدة القُطْريّة (CASs) وتصاعد برنامج العمل التحليلي والمشروعات التجريبية. وبدأ العمل على إيجاد آليات مبتكرة إضافية من أجل تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ – سواء من أجل تخفيف حدة تغيّر المناخ أو من أجل التكيّف معه. فمجموعة البنك الدولي هي إحدى الهيئات التي تتولى إدارة صندوق البيئة العالمية وتنفيذ مشروعاته (GEF)، وهي من الجهات الرئيسية في الإقراض لأغراض الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RE/EE)، وأحد الرواد في سوق الكربون، وجهة من جهات تسهيل إصلاحات قطاع الطاقة وإتاحة حوافز تحقيق: كفاءة الطاقة، والاقتصاد في استخدامها، وتحسين الممارسات البيئية.

4. **التقدّم المُحرز في الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية أدى إلى التفويض بوضع إطار استراتيجي شامل بشأن تغيّر المناخ من أجل عمليات مجموعة البنك الدولي.** يعتبر الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية خطوة هامّة في تعجيل خطى الاستثمارات في أنواع الطاقة منخفضة انبعاثات غاز الكربون، مع ازدياد معرفة مجموعة البنك الدولي بالأنشطة المتعلقة بالمناخ – سواء من أجل تخفيف حدة تغيّر المناخ أو من أجل التكيّف معه. وفي الاجتماع السنوي الذي عقدته لجنة التنمية في العام

2007، رحّبت بالتقدّم الذي تم إحرازه في تنفيذ الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، وأقرّت بالأهمية الحاسمة للقدرة على الحصول على مصادر الطاقة من أجل تحقيق النمو، ودعت أجهزة إدارة مؤسسات المجموعة لوضع إطار استراتيجي شامل من أجل عملياتها وانخراطها في هذا المجال، بما في ذلك مساندة جهود البلدان النامية في التكيّف مع تغيّر المناخ وتحقيق النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون، مع تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. كما دعت إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء الآخرين في التنمية وإلى حفز تعبئة موارد إضافية كبيرة من مصادر القطاع العام والقطاع الخاص معاً.

5. سيتم في سبتمبر/أيلول من العام 2008 عرض *الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية* (*SFCCD*) على مجلس المديرين التنفيذيين للمصادقة عليه ومن ثمّ مناقشته في الاجتماعات السنوية لهذا العام. وسيتم توزيع هذه المسودة الأولى – التي توجز الأهداف والمبادئ والمناهج والقضايا الرئيسية المعنيّة – في اجتماعات الربيع للعام 2008، جنباً إلى جنب مع وثيقة *الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية – تقرير عن خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تنفيذه*، التي كانت نقطة انطلاق الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية وهو إطار أكثر شمولية ومتعدد القطاعات.

6. **سيكون الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية المقترح طريقة لإيضاح رؤية مجموعة البنك الدولي بشأن كيفية إدماج تغيّر المناخ والتحديات التي أمام التنمية**، دون الإضرار بجهود تحقيق النمو وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء من خلال عمليات في البلدان، شاملة: الحوار بشأن السياسات، والقروض، والعمل التحليلي في البلدان المتعاملة مع المجموعة، ومن خلال التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيشمل الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية: إطاراً للنتائج، والأولويات، ونهجاً بشأن العمليات وخريطة طريق للإجراءات، بما في ذلك التصدي للعوائق الداخلية من أجل تحقيق النتائج المرجوّة.

7. يعتمد تصعيد إجراءات مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بتغيّر المناخ على فهم أن (أ) من بين الأولويات المستمرة: تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؛ (ب) قدرة البلدان النامية على الحصول على خدمات الطاقة وزيادة استخدام الطاقة هي من أساسيات تلك الأهداف؛ و (ج) التكيّف مع تقلبات وتغيّر المناخ أمر حاسم الأهمية للحفاظ على مكاسب التنمية وزيادة تطويرها في غالبية البلدان النامية. ولكن التصدّي لتغيّر المناخ يجب أن لا يحوّل الموارد عن احتياجات التنمية الأساسية. فالبنك الدولي يعلّق أكبر الأهمية – وبيّن التزامه هذا بتقديم موارده الذاتية – على زيادة موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA).

8. **ستواصل مجموعة البنك الدولي تصعيد انخراطها في مجال القدرة على الحصول على مصادر الطاقة**، وذلك من خلال خطة العمل بشأن البنية الأساسية المستدامة (قيد الإعداد) وخطة العمل بشأن أفريقيا. ومن شأن الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية استطلاع فرص الربط بين برامج القدرة على الحصول على مصادر الطاقة وتمويل خفض انبعاثات غاز الكربون، فضلاً عن إتاحة حلول فعالة التكاليف ويمكن التعويل عليها، وذلك من خلال الطاقة المتجددة والأجهزة التي تحقق كفاءة استخدام الطاقة.

9. **من خلال تجسيد طبيعة التحدّي المتعدد القطاعات والأبعاد، سيشمل الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أنشطة في العديد من القطاعات**، بما في ذلك قطاعات: الطاقة، والنقل، والتنمية الحضرية، والمياه، والزراعة، والحراجة، والصناعة، وسياسات الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية والبشرية. ويقرّ هذا الإطار وسيتصدّى لتعدد الأبعاد التي يؤثر تغير المناخ من خلالها في عملية التنمية: الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين والبيئة، بما في ذلك أثره على السلع البيئية العالمية الأخرى ومنها التنوّع البيولوجي.

10. تسترشد عملية وضع الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أيضاً بمبادئ: (أ) مساندة إجراءات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ؛ (ب) اتخاذ موقف الحياد تجاه مواقف أي طرف مفاوض؛ (ج) مساعدة البلدان النامية في التصدّي لتحديات تغيّر المناخ وتحقيق فرص اتخاذ الإجراءات بشأن المناخ؛ (د) اعتبار تغيّر المناخ قضية هامة من القضايا التنموية والاقتصادية، وليس قضية بيئية فقط، تتطلّب الانخراط والقيادة من وزارات التنمية والمالية فضلاً عن وزارات البيئة؛ (هـ) إدراك أهمية إقامة الشراكات نظراً لكثرة الجهات العاملة على الساحة الدولية كل بتفويض مختلف بشأن هذه القضية؛ و (و) إقامة الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البنك الدولي بشأن العولمة الاشتمالية والمستدامة.

11. **تغيّر المناخ هو تحدٍّ عالمي غير مسبوق من حيث نطاقه ويتطلب التعاون بين عدد كبير من الشركاء في عملية التنمية،** بما في ذلك: منظومة الأمم المتحدة، وصندوق البيئة العالمية، وبنوك التنمية الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية، والقطاع الخاص، ومؤسسات البحوث، ومجموعات وفئات المجتمع المدني. ومن شأن الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية تفصيل أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية والتفويض الممنوح لكل منها في الساحة الدولية، وتحديد زاوية خاصة تشغلها مجموعة البنك الدولي نتيجة امتلاكها لما يلزم، واقتراح خطوات محددة نحو تدعيم التعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية من حيث توحيد الجهود وتوزيع المسؤوليات على حد سواء. وسيتم توجيه تركيز كبير لزيادة تدعيم التعاون مع صندوق البيئة العالمية في مجال تمويل الأنشطة المعنيّة بتغيّر المناخ.

12. من أجل استغلال الميزات النسبية، ستقوم مجموعة البنك الدولي باعتماد إطار عمل يستند إلى ست ركائز: (أ) تصعيد نهج العمليات بغية إدماج التكيّف وتخفيف حدة الأثر في عملية وضع الاستراتيجيات؛ (ب) توحيد جهود تعبئة وإيصال الموارد التمويلية؛ (ج) توسيع دور مجموعة البنك الدولي في تطوير أسواق جديدة؛ (د) الاستفادة من موارد القطاع الخاص من أجل التنمية الصديقة للبيئة؛ (هـ) إيضاح دور مجموعة البنك الدولي في تعجيل خطى تطوير ونشر التكنولوجيا؛ و (و) تصعيد كل من: بحوث السياسات، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات.

13. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية يقر بتمايز احتياجات ومتطلبات مختلف مجموعات البلدان** استناداً إلى معايير متعددة: الدخل (نهج متمايز بشأن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير)، والقدرات المؤسسية والضغوط الاجتماعية (على سبيل المثال الدول الضعيفة والداخلة في صراعات قد تحتاج إلى استراتيجية خاصة بها)، والتعرّض لمخاطر مناخية (ذو صلة خاصة بالعديد من بلدان أفريقيا، والدول الجزيرية الصغيرة، والبلدان ذات السواحل الطويلة، والضغوط المائية الحادة، أو التعرّض لذوبان الجموديات)؛ صورة أوضاع انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري (على سبيل المثال هيمنة انبعاثات تلك الغازات من مصادر الطاقة في مقابل الانبعاثات من مصادر حراجيّة)، وهيكل الاقتصاد ومدى الاعتماد على قطاعات الطاقة. ومن بين الأمور الرئيسية بالنسبة للإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية: التزام البلدان القائم على فرص التنمية الواضحة والاستفادة المتعددة من التنمية منخفضة انبعاثات غاز الكربون، والإستراتيجية المناخية المتسمة بالمرونة المصممة بما يناسب أوضاع البلد المعني. ومن المُهمّ أن تتحقق فرص التنمية لكافة مجموعات وفئات البلدان النامية، شاملة تلك التي يعتمد اقتصادها على صادرات مواد الطاقة كالبلدان المصدّرة للنفط.

14. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيوجز كيف يمكن استغلال التآزر ضمن مجموعة البنك الدولي للتصدّي لتغيّر المناخ**. بدأ فعلاً العمل على وضع استراتيجية محددة لكل من مؤسسات المجموعة ضمن إطار مشترك، وسيتم توسيعه أثناء خطوات إعداد تلك الاستراتيجيات. ومن المهمّ التأكيد على أن الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيكون الإطار الذي يحدد الاتجاهات والمبادئ ويقترح الأدوات والحوافز والنواتج العالمية، وإجراءات قياس التقدم المُحرز، مع الاتفاق على الرسائل الرئيسية الواجب نقلها إلى البلدان المتعاملة معنا والمعنيين من بين أصحاب المصلحة المباشرة خارج مجموعة البنك الدولي. فهو ليس بديلاً عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، أو استراتيجيات العمل القطاعي والإقليمي التي ستكون أكثر تحديداً وتفصيلاً بشأن إدماج الإجراءات المتعلقة بالمناخ في عملياتها ونواتجها.

15. **ظهرت ضرورة زيادة تعبئة وابتكارات التمويل بشأن تغيّر المناخ كدرس حاسم الأهمية تم تعلمه أثناء تنفيذ الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، ويوسّعها تركيز الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية على تصعيد الأنشطة المتعلقة بالمناخ**. وبالتشاور مع الأطراف المعنيّة، تتضافر جهود مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية (RDBs) في إنشاء حافظة من صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية (CIFs). وتستهدف تلك الصناديق تكميل والبناء على وتعزيز أنشطة الجهات الأخرى القائمة حالياً مثل: صندوق البيئة العالمية، والمؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، ومؤسسة التمويل الدولية. وفي إطار زيادة تطوير اقتراح إنشاء صناديق الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالمناخ، ستقوم مجموعة البنك الدولي بمشاورات مستفيضة مع كافة أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين، بهدف: توسيع قاعدة المانحين، والسعي للحصول على وجهات نظر البلدان التي يمكن أن تتلقّى المساعدات والأطراف الأخرى المعنية، ودفع عملية إنشاء الصناديق والمؤسسات المالية اللازمة قُدُماً. كما يتم تنفيذ مبادرات أخرى لزيادة

التمويل لأغراض الأنشطة المتعلقة بالمناخ. ونظراً لريادَة وإحراز تقدّم كبير في تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون، تواصل مجموعة البنك الدولي تسهيل تطوير وابتكارات سوق الكربون.

16. **مع المُضيّ قُدُماً، سيقوم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية بحصر وبيان أوجه التكامل فيما بين زيادة عدد الأدوات وإيجاز خطة العمل المعنيّة** التي من شأنها القيام بمهمة: (أ) تشجيع زيادة فعالية وابتكارات استخدام أدوات التمويل الحالية والناشئة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وصناديق تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون، وخطط التأمين المبتكرة ضد مخاطر المناخ، الخ..) في عمليات مجموعة البنك الدولي؛ (ب) تسهيل تطبيق الأدوات الجديدة عند الحجم المستهدف؛ (ج) تحديد الفجوات والاحتياجات من أجل تطوير أدوات جديدة، مع إيلاء اهتمام خاص للشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في تمويل أنشطة التكيّف مع تغيّر المناخ؛ و (د) تدعيم قدرات البلدان النامية على الاستفادة من تلك الأدوات.

17. **نظراً لمعرفة أن تغيّر المناخ – ولاسيما جوانبه الاقتصادية والاجتماعية – مستمر التطوّر مع بقاء الاحتمالات مجهولة، سيكون تصميم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية متسماً بالمرونة** بغية إدخال المعرفة الجديدة وإجراءات المساندة اللازمة، حيث أن منافعها قوية بموجب أي سيناريو مستقبلي من سيناريوهات المفاوضات بشأن تغيّر المناخ وآثاره. ويستفيد هذا الإطار من التعاون الوثيق مع المطبوعة المقترحة بعنوان *تقرير عن التنمية في العالم 2010 المعني بتغيّر المناخ* وعدة مطبوعات تحليلية رئيسية أخرى، من بينها برنامج البحوث العالمي في اقتصاديات التكيّف مع تغيّر المناخ، ومطبوعات وعمل شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد على سياسات الاقتصاد وتغيّر المناخ، وبرامج البحوث الجارية حالياً والمتوسعة في إدارة اقتصاديات التنمية. ومن شأن نتائج هذه الدراسات وغيرها إرشاد وإثراء عملية وضع وتنفيذ الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية.

18. **ستشمل عملية وضع الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية مشاورات مستفيضة مع مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين،** بما في ذلك البلدان النامية المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، والشركاء في عملية التنمية (وكالات الأمم المتحدة، وبنوك التنمية الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية)، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لفهم احتياجات واهتمامات المساهمين في مجموعة البنك الدولي من البلدان النامية، وبيان كيف تم أخذ وجهات نظرها في الاعتبار أثناء إعداد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية.

نحو إطار استراتيجي معني بتغيّر المناخ وبالتنمية من أجل مجموعة البنك الدولي

تغيّر المناخ هو " تحدٍّ للتنمية والاقتصاد والاستثمار. وهو يتيح فرصة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يؤدي إلى العولمة الاشتمالية والمستدامة. ولهذا، فإن التصدّي للتحدّي المناخي يعتبر ركيزة حاسمة من ركائز أجندة التنمية".

روبرت زوليك
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ، بالي إندونيسيا، ديسمبر/كانون الأول 2007

ألف – الخلفية المرجعية والمسوّغات

1. **تغيّر المناخ يثير تحدياً مُلِحّاً أمام رفاهة كافة البلدان...** توضح الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيّر المناخ (IPCC) – في تقييمها الرابع (2007) – أن احترار نظام المناخ شديد الوضوح ولا لبس فيه وأن تأخير تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (GHG) تخفيضاً شديداً من شأنه الحد من فرص تحقيق تخفيض مستويات تثبيتها، ومن المرجّح أن يُصعِّد مخاطر ازدياد حدة أثر تغيّر المناخ. ويشمل هذا الأثر – من بين أمور أخرى – ازدياد تواتر وحدة فترات احتباس الأمطار، والفيضانات والعواصف، والضغوط المائية، وهبوط إنتاجية الزراعة والأمن الغذائي، وازدياد انتشار الأمراض ذات الصلة بالماء ولاسيما في المناطق المدارية والاستوائية، وتشريد السكان والصراعات على الموارد الشحيحة. ويشهد عالمنا اليوم فعلاً نتائج تغيّر المناخ من خلال تغيّرات أنماط الطقس والمنظومات الإيكولوجية. ومن شأن استمرار انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري عند أو فوق مستواها الحالي التسبب في ازدياد درجات الحرارة.

2. **... ولاسيما بالنسبة لأشد البلدان والناس فقراً في المناطق المعرّضة لتلك الأخطار**. في تسعينيات القرن العشرين، تأثر 200 مليون شخص في المتوسط في كل سنة من بين سكان البلدان النامية بكوارث متصلة بالمناخ، مقارنة بحوالي مليون شخص من بلدان متقدمة. ومع ازدياد التقلبات والمخاطر المناخية، من المرجّح أن تعاني أشد البلدان والمجتمعات المحلية فقراً (ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا) قبل وأكثر من غيرها بسبب موقعها الجغرافي، وانخفاض الدخل فيها، ومحدودية قدراتها المؤسسية، فضلاً عن اعتمادها الكبير على قطاعات حسّاسة بالمناخ كالزراعة (أنظر الملحق 2). كما أن الأثر – والعواقب الاجتماعية والسياسية – يمكن أيضاً أن تكون مدمّرة في البلدان شديدة شِحّة المياه والحضارات القائمة على المياه كالتي في الشرق الأوسط، والمناطق التي من المتوقع أن تشهد تغيرات كبيرة ومفاجئة في توفّر المياه نتيجة ذوبان الجموديات، مثل مناطق جبال الهيمالايا في آسيا وجبال الأنديز في أمريكا اللاتينية.

3. **التصدّي لتغيّر المناخ بالغ الأهميّة لأجندة التنمية وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء.** لتغيّر المناخ إمكانية عكس كل من مكاسب التنمية التي حققتها البلدان النامية بالعمل الصعب والجاد في عقود السنوات الماضية والتقدّم الذي تم إحرازه في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، مثل: القضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض المعدية، وضمان استدامة البيئة. علماً بأن تخفيف حدة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من شأنه أن يسفر عن تخفيض كبير لتكاليف التكيّف مع تغير المناخ في المستقبل، ولاسيما الأعباء التي على عاتق الفقراء. وحتى لو نجحت جهود تثبيت تركزات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، سيستمر ظهور بعض الارتفاع في درجات الحرارة والأثر المرافق لذلك في عقود السنوات القادمة. ويجب أن تقرن الاستجابة الفعالة لتغيّر المناخ كلاً من تخفيف حدة التغيّر – بهدف تفادي ما لا يمكن إدارته - والتكيّف – بهدف إدارة ما لا يمكن تفاديه.

4. **من الممكن التصدّي لتغيّر المناخ...** تحسّن فهمُنا لإمكانية وتكاليف الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وذلك نتيجة لسلسلة من الدراسات الرئيسية ومن بينها: تقرير التقييم الرابع (2007) الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيّر المناخ، وتقرير عن تدفقات الاستثمارات (2007) الصادر عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وتقرير عن آفاق الطاقة العالمية (2007) الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، وتقرير عن الآفاق البيئية (2008) الذي سيصدر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). فتثبيت تركزات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ضمن المستويات التي

تُبقي أثر تغيّر المناخ قابلاً للإدارة يتطلب الحد من تلك الانبعاثات من خلال إجراءات متعددة الأطراف تتضمّن حوافز في السياسات ونشر مجموعة من التكنولوجيات الحالية والمستقبلية منخفضة الانبعاثات، وذلك على نطاق عالمي في قطاعات تشمل: إمدادات الطاقة، والنقل، والمباني، والصناعة، والزراعة، والحراجة، وإدارة النفايات. وهذا يتحوّل إلى تخفيضات كبيرة في الانبعاثات في البلدان المتقدمة والحدّ من ازدياد تلك الانبعاثات في البلدان النامية، مع تحقيق التثبيت طويل الأمد. وتتفاوت تقديرات التكاليف الاقتصادية من عدة دراسات حديثة العهد ما بين 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (GDP) (IPCC, 2007) في السنة وتكلفة سنوية لا تزيد على 0.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول العام 2050 (OECD, 2008).

5. **... ولكن مازالت القضية الرئيسية هي من يتحمّل وكم يتحمّل**. تبيّن دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً أن البلدان النامية يمكن أن تواجه نتيجة لإجراءات التخفيف خسائر في إجمالي الناتج المحلي أكبر بكثير مما تواجهه بلدان العالم الصناعية. ونظراً لانخفاض مساهمة البلدان النامية تاريخياً في تركزات الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري وانخفاض استخدام الطاقة فيها بنسبة الفرد وارتفاع تعرّضها لآثار تغيّر المناخ، فإنها تتوقع ترتيباً تعاونياً لتمويل تحوّلها إلى النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون على نحو لا يضرّ بكل من: قدرتها على الحصول على مصادر الطاقة، وأجندة نموها وجهودها في تحقيق التكيّف، وذلك وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة المتمايزة لكل منها. وتفيد تقديرات الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بأنه بحلول العام 2030 يجب أن تكون التدفقات المالية إلى البلدان النامية تعادل 100 بليون دولار سنوياً بغية تمويل أنشطة التخفيف، وما بين 28-67 بليون دولار لأغراض أنشطة التكيّف. ومن المُهم أن من المطلوب موارد مالية إضافة إلى المستوى الحالي من التمويل من المساعدات الإنمائية الخارجية لكي لا تحدث مزاحمة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

6. **السنة الماضية شهدت عملية رائعة لبناء الاتفاق في الرأي بشأن أهمية التصدّي لتغيّر المناخ** تتوّجت باتفاق في المؤتمر الثالث عشر لأطراف (COP) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ (UNFCCC)، الذي جرى عقده في بالي بغية البدء بالمفاوضات نحو العمل التعاوني الطويل الأمد من جانب كافة البلدان. ويتضمّن إطار المفاوضات تخفيف حدة تغيّر المناخ (بما في ذلك لأول مرة النظر في تخفيض انبعاثات الناجمة عن قطع أشجار الغابات وتدهور الأراضي)، والتكيّف، وتطوير ونقل التكنولوجيا، وإتاحة الموارد المالية لمساندة البلدان في وضع الإجراءات اللازمة (أنظر الإطار 1).

7. **تجمّعت لدى مجموعة البنك الدولي خبرة عملية كبيرة في التصدّي لتغيّر المناخ في إطار عملية التنمية وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، في الآونة الأخيرة من خلال الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية** (أنظر الملحق 1). فمجموعة البنك الدولي هي إحدى الهيئات التي تتولى إدارة صندوق البيئة العالمية وتنفيذ مشروعاته (GEF)، وهي من الجهات الرئيسية في الإقراض لأغراض الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RE/EE)، وأحد الرواد في سوق الكربون، وجهة من جهات تسهيل إصلاحات قطاع الطاقة وتتيح حوافز تحقيق: كفاءة الطاقة، والاقتصاد في استخدامها، وتحسين الممارسات البيئية. وفي إطار إدراك ضرورة تصعيد عملها على الأنشطة المتعلقة بتغيّر المناخ مع التأكد من زيادة القدرة على الحصول على موارد الطاقة في البلدان الفقيرة، قامت مجموعة البنك الدولي بوضع الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، وذلك جنباً إلى جنب مع خطة العمل للفترة 2006-2007. ويركّز ذلك الإطار على ثلاثة من مجالات انخراط مجموعة البنك الدولي: (أ) الطاقة من أجل النمو، مع التأكيد الخاص على القدرة على الحصول على موارد الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء؛ (ب) التحوّل إلى مسار تنمية منخفض انبعاثات غاز الكربون؛ و (ج) التكيّف مع نتائج تغيّر المناخ.

الإطار 1: أبرز نقاط خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر بالي

خطة عمل بالي هي خطة وضعتها البلدان الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وذلك في المؤتمر الثالث عشر لأطراف تلك الاتفاقية بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية والتفاوض على المزيد من الإجراءات للفترة ما بعد العام 2012. ومع التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص الفقر هما أولويات عالمية، تدعو خطة عمل بالي إلى:

- تعزيز إجراءات تخفيف حدة تغيّر المناخ:
  - o التزامات أو إجراءات ملائمة على صعيد البلدان وقابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها، بما في ذلك قيود قابلة للقياس الكمّي على الانبعاثات وأهداف تخفيض تضعها كافة البلدان المتقدمة آخذة في الاعتبار الفروق في أوضاع كل منها؛
  - o إجراءات تخفيف مناسبة على صعيد البلدان تقوم بها البلدان النامية في إطار التنمية المستدامة، تساندها التكنولوجيا ويسهلها التمويل وبناء القدرات بطريقة قابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها؛

- نهج وحوافز سياسات متعلقة بتخفيض الانبعاثات من قطع أشجار الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛
- نهج تعاوني بين القطاعات وإجراءات محددة في كل منها، فضلاً عن نهج مستند إلى السوق.

• تعزيز إجراءات التكيّف مع تغيّر المناخ:
- إجراءات دولية لمساندة تنفيذ تدابير التكيّف؛
- استراتيجيات إدارة وتخفيض المخاطر شاملة تقاسم المخاطر وآليات تحويلها كالتأمين؛
- استراتيجيات تخفيض الكوارث؛
- تنويع الاقتصاد بغية بناء المرونة.

• تعزيز الإجراءات بشأن تطوير ونقل التكنولوجيا لمساندة التخفيف والتكيّف:
- آليات فعالة لتصعيد تطوير ونقل التكنولوجيات الرخيصة السليمة بيئياً إلى البلدان النامية، وطرق تعجيل خطى نشرها وتعميمها؛
- التعاون والبحوث بشأن تطوير التكنولوجيات المبتكرة الحالية والجديدة؛
- آليات وأدوات التعاون التكنولوجي في قطاعات محددة.

• تعزيز إجراءات إتاحة الموارد المالية والاستثمار لمساندة التخفيف والتكيّف:
- تحسين القدرة على الحصول على المساندة المالية والتقنية الكافية والمعلومة والمستدامة وإتاحة موارد إضافية شاملة التمويل الرسمي والتمويل بشروط ميسّرة للبلدان النامية؛
- حوافز إيجابية للبلدان النامية بغية تعزيز إجراءات التخفيف والتكيّف؛
- وسائل مبتكرة لمساعدة البلدان النامية المعرّضة على نحو خاص للأثر السلبي لتغيّر المناخ، شاملة المساندة المالية والفنية بغية بناء قدراتها اللازمة؛
- حوافز لتنفيذ التكيّف من خلال سياسات التنمية المستدامة؛
- تعبئة الموارد التمويلية من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تسهيل الخيارات منخفضة انبعاثات غاز الكربون.

8. **مجموعة البنك الدولي تدرك أن التصدّي للتحدي الماثل في تغيّر المناخ يجب أن لا يؤدي إلى تحويل الموارد عن احتياجات التنمية الأساسية**. ستواصل مجموعة البنك الدولي عملها على أجندة القدرة على الحصول على موارد الطاقة، واستطلاع فرص الربط بينها وبين تمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون وإتاحة الحلول فعالة التكاليف والمكن التعويل عليها، وذلك من خلال الطاقة المتجددة والوسائل التي تحقق كفاءة استخدام الطاقة. وتولي مجموعة البنك الدولي أقصى أهمية لزيادة موارد المؤسسة الدولية للتنمية – وهي أظهرت التزامها هذا من خلال إتاحة مواردها الذاتية في هذا السبيل. وفي العام 2007، قام البنك الدولي باستعراض كيفية تأثير تغيّر المناخ على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وهو ما أبرز صلات قوية بين الفقر وتقلبات المناخ. كما أبرز ضرورة زيادة الموارد – الإضافية على المساعدات الإنمائية الرسمية من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة – لمساعدة البلدان (أ) عالية تكاليف إدارة مخاطر المناخ وإعادة تأهيل الأصول نتيجة تكرّر حدوث وشدة الكوارث الطبيعية و (ب) في التكيّف ضمن استراتيجيات التنمية الأساسية الخاصة بها. كما أن الدروس التي استفادتها مجموعة البنك الدولي من خلال الخبرة العملية تبيّن أن تخفيف حدة تغيّر المناخ والتأقلم معه يمكن أن يكون له تآزر مع أولويات التنمية المحلية وأن يجلب معه فرص النشاط التجاري الجديدة.

9. **أسفرت إجراءات الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية عن تفويض لوضع إطار استراتيجي شامل بشأن انخراط مجموعة البنك الدولي في هذا المجال**. أبرز التقرير عن التقدّم المحرز بشأن خطة عمل الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية الصادر في سبتمبر/أيلول من العام 2007 إنجازات كبيرة في مجال القروض إلى قطاع الطاقة، كما نوّه إلى أن انخراط مجموعة البنك الدولي في مساندة فرص تخفيض انبعاثات غاز الكربون أدى إلى التوسّع خارج قطاع الطاقة إلى قطاعات أخرى من بينها: القطاع الحضري، والنقل، والصناعة (بصورة رئيسية مؤسسة التمويل الدولية)، والزراعة، والحراجة. كما أشار ذلك التقرير إلى تزايد الطلب على تصعيد مجموعة البنك الدولي لعملها في مجال التكيّف بما يشمل تقلبات وتغيّرات المناخ. وفي الاجتماعات السنوية للعام 2007، رحّبت لجنة التنمية في بيانها (الصادر في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2007) بالتقدّم المحرز في تنفيذ الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، وأقرّت بالأهمية الحاسمة للقدرة على الحصول على موارد الطاقة من أجل تحقيق النمو، ودعت أجهزة إدارة مؤسسات مجموعة البنك الدولي إلى وضع إطار استراتيجي شامل من أجل انخراط مجموعة البنك الدولي في هذا المجال، بما في ذلك مساندة جهود البلدان النامية في التكيّف مع تغيّر المناخ وتحقيق النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون، مع تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. كما دعت إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع

الشركاء الآخرين في عملية التنمية، وإلى حفز المزيد من الموارد الإضافية من مصادر القطاعين العام والخاص.

باء – الأهداف والمبادئ الإرشادية

10. ***الإطار الاستراتيجي المُقترح المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية*** **(SFCCD) سيكون وسيلة لإيضاح رؤية مجموعة البنك الدولي** بشأن كيفية إدماج تغيّر المناخ وتحديات التنمية دون الانتقاص من جهود تحقيق النمو وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وذلك من خلال: العمليات في البلدان – بما في ذلك حوار السياسات – والقروض، والعمل التحليلي في البلدان المتعاملة مع المجموعة، ومن خلال العمليات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويرتكز تصعيد عمل مجموعة البنك الدولي في مجال تغيّر المناخ على (أ) استمرار أولوية: تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في البلدان النامية؛ (ب) فَهْمُ أن القدرة على الحصول على خدمات الطاقة وزيادة استخدام البلدان النامية لها ضروري لتحقيق تلك الأهداف؛ و (ج) إدراك أن التكيّف مع تقلبات وتغيّرات المناخ حاسم الأهمية من أجل استدامة وزيادة مكاسب عملية التنمية في غالبية البلدان النامية.

11. **من خلال تجسيد طبيعة التحدّي المتعدد القطاعات والأبعاد، سيشمل الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أنشطة في العديد من القطاعات،** بما في ذلك قطاعات: الطاقة، والنقل، والتنمية الحضرية، والمياه، والزراعة، والحراجة، والصناعة، وسياسات الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية والبشرية. ويقرّ هذا الإطار وسيتصدّى لتعدد الأبعاد التي يؤثر تغير المناخ من خلالها في عملية التنمية: الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين والبيئة، بما في ذلك أثره على السلع البيئية العالمية الأخرى ومنها التنوّع البيولوجي.

12. **نظراً لمعرفة أن تغيّر المناخ – ولاسيما جوانبه الاقتصادية والاجتماعية – مستمر التطوّر مع بقاء احتمالاته مجهولة، سيكون تصميم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية متسماً بالمرونة** بغية إدخال المعرفة الجديدة وإجراءات المساندة اللازمة، حيث أن منافعها قوية بموجب أي سيناريو مستقبلي من سيناريوهات المفاوضات بشأن تغيّر المناخ وآثارها. وتسترشد عملية وضع الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أيضاً بمبادئ: (أ) مساندة إجراءات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ؛ (ب) اتخاذ موقف الحياد تجاه مواقف أي طرف مفاوض؛ (ج) مساعدة البلدان النامية في التصدّي لتحديات تغيّر المناخ وتحقيق فرص اتخاذ الإجراءات بشأن المناخ؛ (د) اعتبار تغيّر المناخ قضية هامة من القضايا التنموية والاقتصادية، وليس قضية بيئية فقط، تتطلّب الانخراط والقيادة من وزارات التنمية والمالية فضلاً عن وزارات البيئة؛[1] (هـ) إدراك أهمية إقامة الشراكات نظراً لكثرة الجهات العاملة على الساحة الدولية كل بتفويض مختلف بشأن هذه القضية؛ و (و) إقامة الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البنك الدولي بشأن العولمة الاشتمالية والمستدامة.

13. **يجري حالياً وضع الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية في سياق تقييم أوسع نطاقاً تقوم به مجموعة البنك الدولي بشأن ميزاتها النسبية بغية الإسهام بدور أكبر في تمويل سلع النفع العام العالمية (GPGs).** يتطلب تحقيق تحسين فيما يتعلق بسلع النفع العام العالمية بصفة عامة وبتغيّر المناخ بصفة خاصة جهوداً مشتركة يقوم بها العديد من الشركاء المعنيين. وفي هذا السياق، تتمتّع مجموعة البنك الدولي بعدد فريد من نقاط القوة تمكنها من الإسهام على نحو كبير في هذه الأجندة ولعب دور قيادي في عدة مجالات فيها، وذلك بالشراكة مع الآخرين، مع الاستفادة من أنشطة عملها الأساسية التي تقوم بها مؤسساتها المختلفة:

- *المنظور المتعدد القطاعات*. يؤثر تغيّر المناخ في معظم القطاعات. وبالمثل، تحدث مساندة مجموعة البنك الدولي للإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ في العديد من قطاعات التنمية، وهذا ما يُسهّل إدماج العمل اللازم بطريقة تتسم بالتنسيق والتكامل والكُلّية.

[1] حدث أول اجتماع لوزراء المالية والتنمية بخصوص تغيّر المناخ في بالي في ديسمبر/كانون الأول من العام 2007، جنباً إلى جنب مع مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وأقر اعتبار تغيّر المناخ قضية رئيسية من قضايا التنمية وأشار إلى أهميّة استمرار الحوار مع كافة أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين. كما تم عقد اجتماع لوزراء التجارة لمناقشة الصلات بين التجارة وتغيّر المناخ والقضايا الرئيسية.

- *الموارد المالية وقوة استقطابها*. تعتبر قروض واعتمادات مجموعة البنك الدولي وأدواته الأخرى علامة قوية لهيئات التمويل المحتملة الأخرى على أن البلد المعني لديه الالتزام والقدرات اللازمة لتنفيذ إجراءات تتعلق بالمناخ في إطار مشروعات التنمية.
- *العمل مع القطاع الخاص*. تعتبر مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار من بين الجهات الهامّة في زيادة وعي وانخراط القطاع الخاص في قضايا تغيّر المناخ من خلال استثمارات لمساندة أنشطة تخفيف حدة ذلك التغيّر والتكيّف معه، ومن بينها: التكنولوجيات المبتكرة، الحراجة والصناعات الزراعية المستدامة، وزيادة تطوير واستخدام آليات التأمين ضد مخاطر المناخ.

- *إقامة الشراكات مع مجموعة واسعة من المؤسسات وأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين*. لدى مجموعة البنك الدولي القدرات اللازمة لإقامة شراكات متنوعة، تتراوح ما بين المشروعات المشتركة القائمة على المعرفة والشراكات المالية، وبذلك تحفز زيادة التآزر فيما بين مختلف الجهات.

- *قاعدة المعرفة والمشورة بشأن السياسات*. أنشطة التحليلات وتقديم المشورة في مجموعة البنك الدولي – شاملة برنامج بحوث متزايد بشأن تغيّر المناخ – تُشكّل أحد المُدخلات الرئيسية في الاستراتيجيات القطريّة والقطاعية، وتساعد في تحديد شكل الحوار مع البلدان والعمليات على تلك القضايا.

- *القدرة على الجمع بين مختلف الأطراف، ونطاق الوصول العالمي، والوجود المحلي*. تتعاون مجموعة البنك الدولي تعاوناً وثيقاً مع هيئات التنمية الأخرى ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين على مستوى البلدان. ونظراً لشدة حساسية تغيّر المناخ بالنسبة للبلدان النامية – التي غالباً ما تعتبرها "أجندة للبلدان الغنيّة"، فإن قدرة مجموعة البنك الدولي على لعب دور الوسيط المحايد والجامع بين مختلف الأطراف تعتبر ميزة هامة. كما تجمّعت لديها خبرة عملية واسعة في البلدان وهي تقوم بتطبيق الدروس المستفادة من البلدان المتوسطة الدخل في البلدان المنخفضة الدخل. أما موظفو مجموعة البنك الدولي العاملون في مكاتبها المنتشرة في البلدان فهم يتبادلون يومياً الخبرة العملية والمعرفة مع البلدان المتعاملة مع المجموعة.

- *السياسات الائتمانية، والبيئية، والاجتماعية القوية*. تتأكد مجموعة البنك الدولي من أن كافة عمليات الإقراض التي تقوم بها (شاملة العمليات المتعلقة بالتكيّف مع تغيّر المناخ وتخفيف حِدّته) تتسق مع إجراءات السلامة الائتمانية والبيئية والاجتماعية التي تعتمدها المجموعة. ويقوم البنك الدولي حالياً بالعمل على التصدّي لقضايا تغيّر المناخ في إطار: التقييمات البيئية للموارد المائية، وقطاع الزراعة، والقطاعات الرئيسية الأخرى، فضلاً عن التحليلات البيئية القُطْريّة (CEAs).

14. **سيتم عرض *الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية من أجل مجموعة البنك الدولي* على مجلس المديرين التنفيذيين للمصادقة عليه في سبتمبر/أيلول 2008 ومناقشته لاحقاً في الاجتماعات السنوية للعام 2008**. سيتضمن الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية: إطاراً للنتائج، وأولويات، ونهجاً بشأن العمليات، وخريطة طريق بشأن الإجراءات، بما في ذلك معالجة العقبات والمعوّقات الداخلية، وذلك من أجل تحقيق النتائج (حسب القطاعات والمناطق/مجموعات البلدان عند الاقتضاء)، والأدوات/النواتج الرئيسية تمهيداً للمؤتمر الخامس عشر الذي ستعقده في كوبنهاغن أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ (COP15). وسيتم توزيع مذكرة التصوّر هذه في اجتماعات الربيع للعام 2008، جنباً إلى جنب مع المرفق المتضمّن *الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية – تقرير عن تنفيذ خطة عمل مجموعة البنك الدولي*، الذي كان منصة انطلاق الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية.

15. **المُضيّ قُدُماً، سيتم تناول تصعيد القدرة على الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بموجب خطة العمل بشأن البنية الأساسية المستدامة وخطة العمل بشأن أفريقيا**. مع أنه سيتم تناول قضايا الحصول على الخدمات بالتوازي مع أجندة تغيّر المناخ، سيتم النظر على نحو وثيق في الصلات وأوجه التآزر. فعلى سبيل المثال، ستكون خيارات الطاقة المتجددة من بين المُكوّنات الهامة في خيارات الإمدادات الكهربائية سواء من شبكات أو خارج الشبكات، مع الاستفادة من مصادر تمويل لشراء التكاليف الإضافية حيثما كان من الكفاءة الاقتصادية فعل ذلك. ومن شأن خيارات كفاءة استخدام الطاقة - مثل المشروع الحديث العهد باسم مصابيح

الفلورسانت الصغيرة (CFL) وبرنامج مجموعة البنك الدولي المُسمّى "إنارة أفريقيا" – مواصلة كونها أداة تنمية هامّة كطريقة لتخفيض كل من فجوة جانب العرض-جانب الطلب وكثافة انبعاثات غاز الكربون الناجمة عن عملية التنمية. كما سيقوم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية باستطلاع المزيد من فرص الربط بين برامج الحصول على الطاقة وتمويل خفض انبعاثات غاز الكربون، وإتاحة حلول فعالة التكاليف يمكن التعويل عليها من خلال الطاقة المتجددة والأدوات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة.

16. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية يتصوّر تدعيم التعاون بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مع الإقرار بضرورة إتباع نهج متمايز فيما بين مجموعات البلدان المتعاملة مع هذه المؤسسات**. بدأ فعلاً العمل على وضع استراتيجية محددة لكل من هذه المؤسسات مع تحديد مجالات التعاون فيما بينها، وسيتم توسيع نطاق ذلك العمل أثناء إعداد تلك الاستراتيجيات. ومن المُهمّ التأكيد على أن الغرض من الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية هو أن يكون الإطار الذي: يحدد الاتجاهات والمبادئ، ويقترح الأدوات والحوافز والنواتج العالمية، ويقيس مدى التقدّم الذي يتم تحقيقه، مع الاتفاق على الرسائل الرئيسية الواجب نقلها للبلدان المتعاملة معنا ولأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين خارج مؤسساتنا. وهو ليس بديلاً عن استراتيجيات العمل القطاعية والقُطْريّة التي يجري حالياً وضعها (أو التخطيط لها) والتي ستكون أكثر تحديداً وتفصيلاً فيما يتعلق بإدماج الإجراءات بشان المناخ في العمليات والنواتج. ولذلك، سيتم إعداد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية من أجل أن يُتيح القيمة المضافة – وليس لتكرار أو التداخل الكبير مع – الاستراتيجيات القطاعية الأخرى. وهو سيركّز بصفة خاصة على: الإجراءات المتعلقة بتطوير وتعميم الأدوات والمنهجيات؛ وخلق الحوافز الداخلية وبناء قدرات تناول الأولويات المتعلقة بأجندة سلع النفع العام العالمية؛ وتطوير أدوات جديدة مالية وغير مالية؛ وتدعيم التعاون مع الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية بغية تحقيق النتائج؛ وبناء نظام رصد وتتبّع وإبلاغ عن مدى التقدم المُحرز والأثر الناجم.

17. **سيتم إعداد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية بالتوازي مع وبالاستفادة من التنسيق الوثيق مع المطبوعة المقترحة بعنوان *تقرير عن التنمية في العالم 2010 المعني بتغيّر المناخ* وعدة مطبوعات تحليلية رئيسية أخرى**، من بينها برنامج البحوث العالمي في اقتصاديات التكيّف مع تغيّر المناخ، الذي تقوده شبكة التنمية المستدامة، وعمل شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد على سياسات الاقتصاد وتغيّر المناخ، والاستفادة من التفاعل مع برامج البحوث الجارية حالياً والمتوسعة في إدارة اقتصاديات التنمية. ومن شأن نتائج هذه الدراسات وغيرها إرشاد وإثراء عملية وضع وتنفيذ الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية.

جيم – إطار العمل: الركائز الاستراتيجية

18. **بالاستفادة من ميزاتها التنافسية، ستقوم مجموعة البنك الدولي بتحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية باعتماد إطار عمل مستند إلى الركائز الستّ التالية**:

- تصعيد نهج العمليات بغية إدماج التكيّف وتخفيف حدة الأثر في عملية وضع استراتيجيات التنمية؛
- توحيد جهود تعبئة وإيصال الموارد التمويلية؛
- توسيع دور مجموعة البنك الدولي في تطوير أسواق جديدة؛
- الاستفادة من موارد القطاع الخاص من أجل التنمية الصديقة للبيئة؛
- إيضاح دور مجموعة البنك الدولي في تعجيل خطى تطوير ونشر التكنولوجيا؛و
- تصعيد كل من: بحوث السياسات، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات.

19. **برزت المؤسسة الدولية للتنمية كمنصة انطلاق مناسبة لإدماج التكيّف مع تغيّر المناخ في برامج التنمية في البلدان الفقيرة** (مع المساندة من منح وأدوات تمويل بشروط ميسّرة). في إطار معالجة احتياجات البلدان المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية من القدرات والاستثمارات بغية معالجة أثر تغيّر المناخ، سيستفيد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية من وثيقة حديثة العهد تتحدّث عن المؤسسة الدولية للتنمية

وتغيّر المناخ (أنظر الإطار 2). وبما أن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية تشكّل غالبية أشد البلدان تعرّضاً للأثر السلبي الناجم عن تغيّر المناخ، فإن من بين الأولويات الرئيسية لمجموعة البنك الدولي مساندة عملية التنمية المستدامة والمتسمة بالمرونة تجاه تقلبات المناخ في تلك البلدان. ومن شأن هذا أن يتطلب إدماج إجراءات إدارة المخاطر المناخية في عمليات وبرامج المؤسسة الدولية للتنمية، بمساندة من تمويل وبناء قدرات كإضافة إلى المستوى الحالي من المساعدات الإنمائية. كما أن للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية مستويات منخفضة من القدرة على الحصول على موارد الطاقة وانبعاثات منخفضة جداً من الغازات المُسبّبة للاحتباس الحراري نتيجة استخدام موارد الطاقة؛ ولذلك فإن زيادة قدرة تلك البلدان على الحصول على موارد الطاقة تظل من الأولويات العالية. وستساند مجموعة البنك الدولي فرص تخفيف حدة تغيّر المناخ في تلك البلدان من خلال حلول "مُربحة للجميع" تفيد التنمية على الصعيد المحلي ومن بينها: إجراءات تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، واستخدامات الطاقة المتجددة على نحو فعال التكاليف يمكن التعويل عليه، وتسهيل القدرة على الوصول إلى أسواق تبادل حصص غاز الكربون. كما أن قطع أشجار الغابات وتدهور الأراضي في العديد من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية هما من بين الأمور التي تسهم بصورة رئيسية في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، فضلاً عن التسبب بمشاكل على الصعيد المحلّي. ويمكن أن تؤدي الاستثمارات في معالجة هاتين المشكلتين إلى إتاحة منافع متعددة بيئية وتنموية، شاملة تحسين سبل العيش بالنسبة لأشد المجتمعات المحلية فقراً وزيادة المرونة تجاه المخاطر المناخية.

الإطار 2: أبرز نقاط وثيقة الدراسة بشأن المؤسسة الدولية للتنمية وتغيّر المناخ

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية شديدة التعرّض لآثار تغيّر المناخ. تعتبر البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتلك المؤهلة للاقتراض من المؤسسة ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير أشد البلدان تعرّضاً للمخاطر المصاحبة لكل من (أ) وقائع الطقس الشديدة كالفيضانات والجفاف والعواصف؛ (ب) ارتفاع مستوى البحر وما يترافق معه من مشاكل ساحلية؛ و (ج) تغيّرات الإنتاج الزراعي. كما أن معظم الأعباء الصحّية الحالية في البلدان الفقيرة – كالملاريا والأمراض التي تنتقل بالمياه – من المرجح على نحو خاص أن تزداد سوءاً نتيجة لتغيّر المناخ.

التكيّف مع الوضع حاسم الأهميّة. ولكن يجب إتباعه ليس كغاية بحد ذاته إنما كوسيلة للوفاء بأهداف التنمية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

نتيجة لأثر تغيّر المناخ، يتطلب الحفاظ على المستويات الفعالية للمساعدات الإنمائية موارد إضافية. ستحتاج البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية تمويلاً إضافياً للحفاظ على منافع التنمية التي نجمت عن مشروعاتها عند مستواها "بدون تغيّر في المناخ". وتم وضع تقديرات الزيادة في الاعتمادات من المؤسسة بما من شأنه جعل ذلك ممكناً، وهي تتراوح ما بين 600 مليون دولار أمريكي و 1.9 بليون دولار سنوياً (أي زيادة بواقع 6 إلى 21 في المائة على مجموع الاعتمادات التي قدّمتها المؤسسة في السنة المالية 2006)، بالنسبة لكل من سيناريوهات الضرر المناخي المأخوذة من استعراض ستيرن لاقتصاديات تغيّر المناخ.

مقاربة تخفيف حدة تغيّر المناخ من منظور المنافع المحلية. تسهم البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بأقل قدر من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ولذلك فإن تخفيف حدة الانبعاثات قضية أقل إلحاحاً بالنسبة لها في الأمد القصير إلى المتوسط. ومع ذلك فإن بعض إجراءات التخفيف – كتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الطاقة النظيفة (بما في ذلك من خلال المشروعات الإقليمية) أو تمويل تحسين برامج إدارة الأراضي والغابات – يمكن أن تؤدي إلى فرص الكسب للجميع في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، سواء من حيث مساندة التنمية المحلّية الجيّدة أو تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على الصعيد العالمي.

المصدر: IDA and Climate Change, World Bank, 2007.

20. **من الضروري تحسين وضوح أجندة البلدان متوسطة الدخل (MIC) فيما يتعلق بتغيّر المناخ، بما يشمل تخفيف الأثر والتكيّف**. يُقِرّ الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية مجموعة من الأوضاع فيما بين البلدان المتوسطة الدخل فيما يتعلق بتوازن الأولويات بين التكيّف وفرص تخفيض ازدياد غاز الكربون، وهو يساند قضية تقديم المساعدة لأغراض إدارة المخاطر والتكيّف في البلدان شديدة التعرّض لمخاطر تغيّر المناخ (كالبلدان شحيحة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو بلدان أمريكا اللاتينية المُعرّضة لذوبان جموديات جبال الأنديز والمخاطر المناخية الرئيسية الأخرى). وفي نفس الوقت، سيولي الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أهمية كبيرة لتطوير أدوات *تنافسية* من أجل تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون في البلدان المتوسطة الدخل. وفي القيام بهذا الأمر، سيستفيد هذا الإطار من: الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، وخطة عمل البنية الأساسية المستدامة (قيد الطبع)، واستراتيجيات المناطق الحضرية (قيد الإعداد) وتقرير عن التنمية في العالم 2009 المعني بالتنمية المكانية، كما سيركّز على استطلاع أدوات مبتكرة مشتركة فيما بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة

الدولية لضمان الاستثمار، ووحدة تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون والصناديق الأخرى المعنيّة بالمناخ التي تؤدي إلى زيادة تنافسية الخدمات المالية التي تقدّمها مجموعة البنك الدولي في البلدان المتوسطة الدخل.

21. **أنماط استخدام الطاقة في البلدان المتوسطة الدخل تتفاوت كثيراً بين الفقراء والطبقة الوسطى المتنامية والمتزايدة ثراءً**. ومن المرجّح أن يسفر هذا عن تحديات إضافية بشأن وضع خطط برامج خفض انبعاثات غاز الكربون التي تتناول احتياجات التنمية عريضة القاعدة. وإضافة إلى ضرورة حماية فئات السكان المعرّضة لمخاطر أثر تغيّر المناخ، سيكون من المُهمّ أيضاً فهمُ كيف من المتوقع أن تؤثر إجراءات تخفيف حدة تغيّر المناخ في عدم التساوي فيما بين البلدان، مع إيضاح النهج الذي تعتمده مجموعة البنك الدولي تجاه هذه القضية في إستراتيجيتها بشأن البلدان المتوسطة الدخل.

22. **كما سينظر الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية في زيادة تقسيم البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي إلى شرائح تفصيلية وفقاً لاحتياجاتها وقدراتها على تخفيف حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه**. تمايز النهج المُتّبع بشأن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية من جهة وتلك المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير من جهة أخرى – على الرغم من أهمّيته – قد لا يجسّد تماماً الفروق في القدرات والمُعوّقات التي فيما بين تلك المجموعتين من البلدان. كما أن البلدان مختلفة الأوضاع الجغرافية تختلف في مدى تعرّضها لتغيّر المناخ بغض النظر عن مستوى دخلها، مما يؤثّر في وجهات نظرها بشأن تحمّل تكاليف جهود الوقاية وتخفيف حدة التغيّر وأولويات إجراءاتها. وفي هذا السياق، ينبغي إدراك الاهتمامات والمخاطر والمحدوديات الخاصة التي لدى البلدان الصغيرة والبلدان الجزيرية.

23. **البلدان الضعيفة (fragile states) والبلدان التي تشهد صراعات غير مُمثّلة كما يجب بين البلدان الأكثر تعرّضاً لمخاطر ناجمة عن المناخ**. فهذه البلدان تواجه تحديات خاصة في تخفيف أثر تغير المناخ والتكيّف معه تستحق الإقرار بها. فأدوات العمل التي قد تكون فعالة في البلدان الضعيفة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار: معوقاتها المؤسسية، ومحدودية توفّر الموارد التمويلية، ونُدرة قدرات وضع وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتنمية. كما أن من شأن الأخطار الإضافية المحتمل أن تنجم عن تغيّر المناخ زيادة الضغوط على القدرات المحدودة في تلك البلدان.

24. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيسعى لمعالجة الاحتياجات المحددة للبلدان المختلفة، فضلاً عن أن وضع تصنيف لأنواع فئات البلدان بصفة عامة يتطلب استراتيجيات متمايزة في التعامل مع تغيّر المناخ**. فبعض البلدان على سبيل المثال تركّز الطلب على نشر وتمويل التكنولوجيات النظيفة. أما البلدان الأخرى التي تواجه مشاكل الفيضانات والتصحّر والآثار الأخرى لتغيّر المناخ فينصبّ اهتمامها بصورة خاصة على الحصول على التمويل من أجل التكيّف مع آثار تغيّر المناخ. وبالنسبة لمجموعة من البلدان المنتجة للنفط، قد تكون المساعدة في تنويع اقتصاداتها في صميم استراتيجية مساعدتها على معالجة تغيّر المناخ. وسينبغي على العديد من البلدان معالجة عدة قضايا في نفس الوقت، وفي معظم البلدان هنالك فروق كبيرة في الأولويات فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

25. **سيتناول الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أيضاً كيف يمكن لكل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار تدعيم التعاون فيما يتعلق بتغير المناخ، والاستفادة من الميزات النسبية التي لكل من تلك المؤسسات**. ولهذه الغاية، سيستفيد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية من الدروس المكتسبة من استراتيجيات المساعدة القُطْريّة المشتركة والأمثلة على المشروعات الجيّدة، بما في ذلك: مبادرة إنارة أفريقيا، والتعاون بشأن الطاقة الكهرومائية (مثلاً سد بوجاغالي)، ومشروع تمويل الطاقة النظيفة في جنوب المحيط الهادئ المشترك بين تلك المؤسسات الثلاث، الخ.. كما سيوضح الفروق في النهج والتركيز فيما بين تلك المؤسسات، فهو وُضِعَ بما يناسب الاحتياجات والاهتمامات المحددة للبلدان المتعاملة مع كل من تلك المؤسسات. فعلى سبيل المثال، تنشط مؤسسة التمويل الدولية في تبوء مركز الصدارة في حفز والاستجابة للاهتمام المتزايد من جانب القطاع الخاص بفرص العمل الجديدة الناجمة عن ضرورة التكيّف مع تغير المناخ وتخفيف حدته (أنظر الإطار 3 أدناه للاطلاع على موجز عن التقدّم الذي أحرزته مؤسسة التمويل الدولية في الاستراتيجية بشأن تغيّر المناخ).

الإطار 3: نحو استراتيجية بشأن تغيّر المناخ خاصة بمؤسسة التمويل الدولية

النهج: تقوم حالياً مؤسسة التمويل الدولية بوضع استراتيجية بشأن تغيّر المناخ في إطار النهج العام الذي اعتمدته مجموع البنك الدولي بهذا الشأن، وهي ستقع تحت الإطار الاستراتيجي بشأن تغيّر المناخ الذي ستعتمده مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2009.

وسوف يساند ويستفيد النهج الذي اعتمدته مؤسسة التمويل الدولية في هذا الخصوص من جهود المجموعة في تناول قضايا السياسات واللوائح التنظيمية الأوسع نطاقاً. كما ستتشارك المؤسسة مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمؤسسات الأخرى المعنيّة بغية تعزيز الفعالية حيثما أمكن ذلك.

تقترح مؤسسة التمويل الدولية نهجاً متوازناً ومدفوعاً باعتبارات الطلب مُصوّباً مع التفويض الممنوح لها لمساندة التنمية الاقتصادية في البلدان المتعاملة معها، مع المساعدة في تخفيف والتكيّف مع تغيّر المناخ على الصعيد العالمي. وهنالك جوانب من اتفاق في الرأي جديد على الصعيد الدولي عقب مناقشات جرت في بالي في الآونة الأخيرة، مع توقع أن تكون هذه المؤسسة رائداً فكرياً فيما يتعلق بدوْر القطاع الخاص وبتغيّر المناخ في البلدان النامية. كما يُتيح تغيّر المناخ الفرصة للمؤسسة في توسيع نطاق أنشطتها وأثرها الإنمائي.

من المُقترح تضمين تغيّر المناخ كإحدى الأولويات في ركيزة الاستدامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. ومع أن السمات الرئيسية لنهج هذه المؤسسة بشأن تغيّر المناخ مازالت تتطوّر فإنها تشمل إجراءات في الأمد القريب بشأن: (1) تعزيز مساندة الاستثمار في الطاقة المتجددة/كفاءة الطاقة؛ (2) الشراكات للتصدي لتخفيف حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه؛ و (3) توسيع نطاق أنشطة تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون. ستقوم المؤسسة بالمزيد من استعراض: (1) دورها في مجال التكيّف مع تغيّر المناخ؛ (2) قياس انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في حافظة عملياتها؛ و (3) استخدام تقديرات تكاليف خفض انبعاثات غاز الكربون في التقييم الأولي للمشروعات. وفي إطار نهجها، ستقوم المؤسسة بزيادة مساندتها من الاستثمارات وتستهدف لعب دور تحفيزي في المساعدة في تسهيل نقل التكنولوجيا المناسبة والنهج المناسب إلى القطاع الخاص في البلدان النامية.

شرعت مؤسسة التمويل الدولية بتنفيذ عدة مبادرات بالتنسيق مع البنك الدولي، مثلاً قيامها بوضع الشكل النهائي لطريقة منهجية لقياس حافظتها من المشروعات الخاصة بالغازات المسببة للاحتباس الحراري، والبدء بدراسات عن التكيّف مع تغيّر المناخ، والعمل مع البنك الدولي على القدرة الفعلية على الوصول للقطاع الخاص في إطار صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية قيد المناقشة *حالياً*.

الإجراءات والخطوة التالية: سيتم إرفاق موجز قصير عن نهج المؤسسة الناشئ بشأن تغير المناخ بخريطة الطريق، التي ستتم مناقشتها في لجان المجلس التنفيذي في 5 مارس/آذار و 27 مارس/آذار 2008. وتقوم المؤسسة بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي في تطوير نهجها الخاص بها وستقوم بمناقشته مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين بأنشطتها.

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية.

دال – تنفيذ إطار العمل: القضايا الرئيسية والمناهج

الركيزة 1: تصعيد نهج العمليات بشأن إدماج التكيّف وتخفيف الحدة في استراتيجيات التنمية

26. **الالتزام والطلب من جانب البلدان المتعاملة معنا هما الأمر الرئيسي في نجاح هذه الركيزة**. لِفَهْم الصلات بين "التنمية والتخفيف والتكيّف" ومساندة الإجراءات متعددة المنافع أهميّة مركزية بالنسبة للنهج القائم على الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية. وعند المستوى الواسع النطاق، يمكن إيجاز أوجه التآزر الرئيسية كما يلي. تعتبر إدارة مخاطر المناخ ضرورية للحفاظ على وتعزيز التقدّم المُحرز في عملية التنمية في العديد من البلدان النامية – حتى مع التقلبات المناخية الحالية والاحتياجات من إدارة الكوارث، وعلى نحو أكبر في ضوء التغيّر المناخي الجاري حالياً. فالتكيّف مع مخاطر المناخ المتزايدة ومع خيارات التنمية خفض انبعاثات غاز الكربون يرتبط غالباً على نحو مباشر بأولويات التنمية وفرص أنشطة الأعمال التجارية في البلد المعني، مثل: تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، واعتماد الطاقة المتجددة، واستدامة سبل العيش وحماية البيئة، وتحقيق مرونة البنية الأساسية تجاه تقلبات المناخ (أنظر الإطار 4). ويعتبر تعجيل خطى نمو الاقتصاد حاسم الأهمية لزيادة قدرات التكيّف والاستفادة التامة من فرص أنشطة الأعمال التي يتطلبها خفض انبعاثات غاز الكربون.

27. **الإجراءات بشأن المناخ يمكن – وينبغي – أن تسفر عن منافع متعددة على الصعيد المحلي بالنسبة للبلدان النامية: في الجوانب التجارية أو التنموية أو البيئية**. يتّضح من الدروس المُستفادة من عمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية خلال مدة طويلة أن أفضل نقاط الدخول إلى حوار مع البلدان المتعاملة معهما وبرامج التنمية المتعلقة بتغيّر المناخ تنشأ من: التآزر بين التقدّم المحرز في عملية التنمية وإدارة الكوارث والتكيّف مع نتائجها، ولاسيما في قطاعي البنية الأساسية والزراعة؛ والمنافع بما في ذلك الإيرادات الإضافية التي تتحقق من إدارة الغابات والأراضي بما يحقق استدامتها؛ وفرص أنشطة الأعمال التي تنجم عن الاستثمار في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والمشروعات الأخرى من بين مشروعات "خفض انبعاثات غاز الكربون".

علماً بأن نطاق الاستثمارات فعالة التكاليف في كفاءة الطاقة وزيادة الطاقة المتجددة - ولاسيما على خلفية ارتفاع أسعار النفط – هو نطاق واسع بصورة خاصة. وهذا ما أخذ يصبح مجالاً تستهدفه مؤسسة التمويل الدولية في زيادة مساندتها للاستثمار في تخفيض انبعاثات غاز الكربون. ونجم تركيز المؤسسة على تغيّر المناخ عن الطلب المتزايد من جانب المتعاملين معها في القطاع الخاص وتوسّع فرص سوق أنشطة الأعمال المتعلقة بتغيّر المناخ. فأدوات التمويل الحالية والجديدة بشروط ميسّرة لكل من أنشطة تخفيف حدة تغيّر المناخ وأيضاً - في الآونة الأخيرة – التكيّف معه تخلق روافع أخرى هامة من أجل الطلب في جانب البلدان المتعاملة مع المؤسسة، وهذا ما اتضح من الزيادة القوية في أنشطة مجموعة البنك الدولي في مجال تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون. ومن المهم أيضاً تدعيم الصلات وترتيبات التعاون بين برامج التكيّف وبرامج إدارة الكوارث. ولدى مجموعة البنك الدولي مهارات يمكنها من خلالها مساعدة البلدان والأقاليم في البلدان في توقع والتخطيط بشأن الكوارث التي ستقع في الأمد القريب، حتى مع الاستثمار في استراتيجيات التكيّف وتخفيض المخاطر في الأمد الطويل.

الإطار 4: الإجراءات بشأن المناخ كفرصة تنمويّة

التنمية "المسؤولة تجاه المناخ" تخلق الفُرص من أجل:

- زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتنويع قاعدة مصادر الطاقة
  - أنشطة أعمال وتحقيق دخل جديدة
  - مشروعات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية (تخفيف حدة تغيّر المناخ)
- زيادة استدامة الدخل في المناطق الريفية نتيجة للتكيّف مع مخاطر تغيّر المناخ
- الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى ازدياد المنافسة
- ارتفاع نوعية البنية الأساسية بما يجعلها متسمة بالمرونة تجاه الكوارث المتعلقة بالمناخ
- تحسّن نوعية الهواء وتخفيض الازدحام
- تحسين ممارسات إدارة الغابات والأراضي الذي يفيد أيضاً المجتمعات المحلية، مع إمكان الإسهام في التكيّف والتخفيف معاً
- تحسّن تخطيط الأماكن ومساءلة أجهزة الإدارة الحكومية المحلية مع ما ينجم من منافع متعددة للمجتمعات المحلية

28. **هذه الصلات والخبرة العملية التي لدى مجموعة البنك الدولي تُبرز لبنات البناء المُقترحة لإدماج تغيّر المناخ والتنمية** من خلال مساعدة البلدان النامية في:

- إدراك الاحتياجات الفورية فيما يتعلق بإدارة المخاطر المناخية والكوارث مع مراعاة وبناء قدرات معالجة احتياجات التكيّف في الأمد الطويل؛ وإعطاء الأولوية لمساندة أكثر البلدان تعرضاً لتلك المخاطر والمنخفضة القدرات على نحو يحقق فعالية التكاليف ولا ينتقص من رفاهة أشد الفئات ضعفاً وفقراً في الأمد القصير؛

- *اغتنام فُرص تحقيق النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون* الذي ينفع: المجتمعات المحلية، ومؤسسات الأعمال، والاقتصاد والبيئة، والذي يمكن أن يسانده التمويل بشروط ميسّرة بغية تغطية ازدياد التكاليف، بما في ذلك قطاع الحراجة؛ وإعطاء الأولوية للإجراءات التدخّلية فعالة التكاليف التي لها إمكانات كبيرة في تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛

- تحديد ومساندة برامج التنمية التي تحقق منافع تنموية وبيئية متعددة والتآزر القوي بين أنشطة التكيّف والتخفيف الهامة بصورة خاصة في قطاعات: الزراعة، والحراجة، والمياه، والقطاع الحضري؛ و

- الحصول على التمويل بشروط ميسّرة بالمستوى اللازم، والحصول على المساعدة في بناء التكنولوجيا والقدرات واجتذاب موارد القطاع الخاص إلى استثمارات محبّذة للتنمية وصديقة للبيئة (شاملة استثمارات تساعد في تنويع الاقتصادات المنتجة للنفط المعتمدة على صادراتها منه) من خلال الحوافز وآليات السوق المبتكرة.

29. **من شأن تصعيد الأجندة الجديدة الخاصة بإدماج اعتبارات تغيّر المناخ في المساعدات الإنمائية أن يتطلّب نهجاً مزدوجاً** قوامه (1) الاستفادة من نقاط قوة نماذج عمل مجموعة البنك الدولي، كنموذج المساعدة القائم في البلدان والانخراط في العمل في القطاعات بطلب من البلدان المتعاملة مع المجموعة، مع (2) تطوير نهج جديد وأدوات عالمية. وينبغي التأكيد على أن النهج التبسيطي الداعي إلى الانسحاب من القطاعات التي فيها "حوافز تخفيض انبعاثات غاز الكربون" - كتوليد الكهرباء أو النقل بالطاقة الحرارية – لن يخدم أجندة تغيّر المناخ أو أجندة التنمية. أما الطريقة المُفضّلة للمُضيّ قُدُماً فهي مساندة التكنولوجيات المتقدمة المتسمة بالكفاءة وزيادة البدائل القابلة للاستمرار. وينبغي أن تأخذ القرارات المحددة في الاعتبار أوضاع البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، حيث أن العديد منها بلدان فقيرة وتواجه نقصاً حاداً في الطاقة والتوصيلات (مثلاً: البلدان في أفريقيا).

30. **العناصر الرئيسية في النهج المُقترح** هي التالية:

- *فهم الاحتياجات والأدوار المتمايزة لمختلف البلدان ومجموعات البلدان*: مع أن المشكلة عالمية، فإن معظم الإجراءات والآثار محلية أو إقليمية، ومن الضروري التطبيق الدقيق للمعرفة على الصعيد المحلي (والوطني والإقليمي) والصعيد العالمي على السواء بغية تحديد القضايا والمشاكل؛

- *تحقيق "مكاسب سريعة"*، أي الفرص الفورية لمعالجة قضايا التكيّف و/أو تخفيف الحدّة استناداً إلى تقييم: الأولويات على الصعيد الوطني/الإقليمي، ومطالب البلدان المتعاملة حالياً مع مجموعة البنك الدولي، وارتباطات العمل القطاعي المحددة في استراتيجيات المساعدة القُطْريّة وبرامج العمل الإقليمية؛ والأدوات المتوفّرة؛

- *تحديد أولويات تطوير خطوط أنشطة أعمال ومجالات انخراط جديدة* بغية مساعدة البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي في التصدّي لتحدّيات التوفيق بين الأهداف المناخية وأهداف التنمية المستدامة في السياق الدولي المتطوّر، مع الحفاظ على انتقائية وتماسك البرنامج القُطْري المعني؛

- *الانخراط في مجال السياسات، وفي القضايا المؤسسية والاجتماعية* التي تتصل بأجندة تغيّر المناخ، بما في ذلك من خلال الحوار مع وزراء المالية والتنمية؛

- *بناء الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص*: التواصل مع القطاع الخاص في البلدان النامية، ومن يرغبون في الاستثمار في البلدان النامية، بغية فهم احتياجاتهم، وتشجيع الشراكات المناسبة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتبادل أفضل الممارسات.

- *معالجة الحاجة إلى أدوات ونواتج جديدة* – شاملة: المعرفة، وبناء القدرات، والأدوات المالية على صعيد البلدان والصعيدين الإقليمي والعالمي وبالتعاون مع كافة مؤسساتها بهدف تصعيد الأثر؛ و

- *تعزيز المهارات والقدرات* – داخل مجموعة البنك الدولي وفيما بين البلدان المتعاملة معها – بهدف تطوير ونشر وتطبيق المعرفة وتنفيذ الأجندات الجديدة.

31. **الخطوة الأولى هي تحديد أولويات البلد المعني فيما يتعلق بتغيّر المناخ.** مع أن تغيّر المناخ يعتبر تحدياً عالمياً، إلا أن الأولويات المتعلقة به – بخصوص: التعرّض لمخاطره، وإمكانية خيارات النمو فعالة التكاليف ومنخفضة انبعاثات غاز الكربون، والموازنة بين تخفيف الحدّة والتكيّف – مختلفة تماماً فيما بين المناطق، وفيما بين البلدان في المنطقة الواحدة، وضمن مجموعات البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويُبيّن الملحق 2 صور موجزة عن الأوضاع حسب المناطق وفي بلدان مختارة فيما يتعلق بالأثر والانبعاثات. فخطة عمل بالي (الإطار 1) تُقرّ ضرورة اعتماد برامج التخفيف واستراتيجيات التكيّف "المناسبة لكل من البلدان" ومن المُرجّح أن تخلق زيادة طلب البلدان النامية على المساندة في وضع وتنفيذ تلك البرامج.

32. **سيتم التركيز بصورة رئيسية على وضع برامج معدّلة حسب أوضاع البلدان وأحياناً بلدان متعددة أو مناطق،** يتم تحديدها من خلال: استراتيجيات العمل الإقليمية، والحوار القُطْري، والعمل التحليلي، وإجراءات وضع استراتيجيات المساعدة القُطْريّة. وتلك الإجراءات ضرورية لضمان النظر في الاحتياجات التنموية للبلدان فيما يتعلق بتغيّر المناخ وتضمينها حسب المقتضى. ومما سيساعد في الربط بين الإجراءات على صعيد البلدان والمناطق - مع مؤشرات عن التقدّم الذي تحرزه مجموعة البنك الدولي ككُل – العمل التحليلي في عموم إدارات عمل البنك الدولي وتتبّع مدى التقدّم المُحرز باستخدام إطار نتائج متّسم بالقوة.

33. **من شأن الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية تناول أولويات التكيّف والتخفيف من خلال أنشطة الانخراط الرئيسية الحالية مع البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي في القطاعات والمجالات المعنيّة.** يمكن لمجموعة البنك الدولي تحقيق أثر كبير من خلال جعل برامج المساندة المُعتمدة حالياً في القطاعات الرئيسية (الأكثر مناسبة للتكيّف و/أو التخفيف) مرنة تجاه المناخ و/أو أقل تسبُّباً لانبعاث الغازات. فالقطاعات الخمسة الواقعة

الشكل 1: قروض مجموعة البنك الدولي حسب القطاعات،[2] السنة المالية 2007

قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير

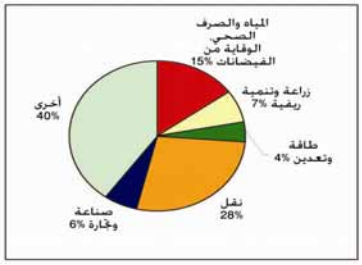

المصدر: Business Warehouse (حتى 2008/1/27)؛ "أخرى" تشمل إدارة عامة وقانون (21.3%)، تعليم (3.3%)، تمويل وتنمية القطاع الخاص (8.9%)، صحة وخدمات اجتماعية (6.9%)، معلومات واتصالات (0.01%).

قروض المؤسسة الدولية للتنمية

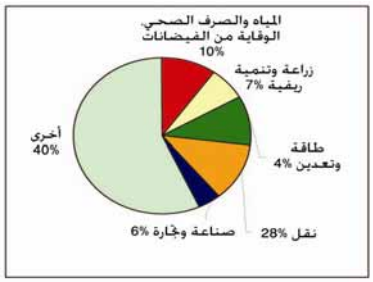

المصدر: Business Warehouse (حتى 2008/1/27)؛ "أخرى" تشمل إدارة عامة وقانون (23.1%)، تعليم (13.5%)، تمويل وتنمية القطاع الخاص (4.0%)، صحة وخدمات اجتماعية (15.7%)، معلومات واتصالات (1.2%).

استثمارات مؤسسة التمويل الدولية

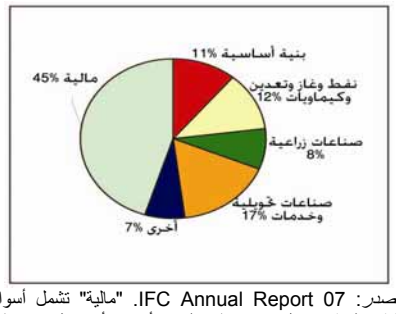

المصدر: IFC Annual Report 07. "مالية" تشمل أسواق مالية عالمية، تمويل في مناطق بلدان، أسهم رأس مال في قطاع خاص وصناديق استثمار. "أخرى" تشمل تكنولوجيا معلومات واتصالات، وصحة وتعليم.

ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

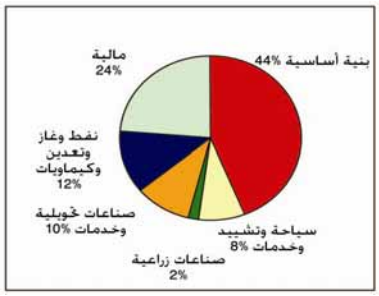

المصدر: MIGA Financial Report 07.

[2]. من غير الممكن بيان القروض للتنمية الحضرية كفئة متميّزة في هذا الرسم البياني (بيان الأنشطة حسب القطاعات) لأنها تعتبر محور تركيز وليست قطاعاً.

في مجال اختصاص شبكة التنمية المستدامة – النقل، والزراعة (شاملة الري والحراجة)، والمياه، والقطاع الحضري وهي قطاعات ذات صلات قوية مع أجندة تغيّر المناخ – تُشكّل ما يزيد على 50 في المائة من مشروعات البنك الدولي المُزمعة، وهي تتراوح بين 40 في المائة بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية و 60 في المائة بالنسبة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (أنظر الشكل 1). وتهيمن الأنشطة الاقتصادية في تلك القطاعات على انبعاثات الغازات المُسبّبة للاحتباس الحراري على الصعيدين العالمي والإقليمي وفي البلدان، ولو أن نسبة المساهمات تتفاوت فيما بين البلدان والمناطق (أنظر الشكل 2 والملحق 2 للاطلاع على المصادر العالمية لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري). فأثر تغيّر المناخ على قطاعي الزراعة والمياه يعتبر من بين الأولويات في كافة المناطق، والعمل مستمر على فهم أثره على قطاعات النقل والطاقة والمياه. وهذه القطاعات تفرض نفسها كنقاط تركيز ذات أولوية – وفرصة للتأثير في طريقة قيام البنك الدولي بعمله. ومن المُهمّ أيضاً البدء في إطار مشروعات قطاع الصحة بالنظر في أثر تغيّر المناخ على الصحة، وهذا مجال رئيسي آخر من مجالات انخراط البنك الدولي، ولاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

34. **مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار يعملان في قطاعات حافلة بإمكانات كبيرة بالنسبة لتخفيف حدة تغيّر المناخ (النفط والغاز)، أو حساسة للمخاطر المناخية (السياحة)، أو قطاعات ينطبق عليها الأمران كالبنية الأساسية والصناعة**. خطة العمل المشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن البنية الأساسية المستدامة (قيد الطبع) تتوقع تحولاً في تركيبة حافظة المشروعات والاستثمارات، بما يجسّد الدور الرئيسي الذي يسهم به القطاع الخاص في التصدّي لتغيّر المناخ. علماً بأن وثيقة الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية حسب المناطق ستتضمّن تحليلاً أكثر دقّة لكل من: التداخلات فيما بين خطوط العمل الرئيسية الحالية، وأولويات تخفيف حدّة تغيّر المناخ وإمكانات التكيّف معه، والمدلولات على عمل مجموعة البنك الدولي.

الشكل 2: انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري حسب القطاعات، البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن المؤسسة الدولية للتنمية، 2000 [3]

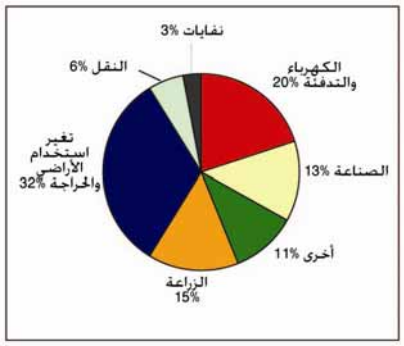

35. **في حالة التفاوت الكبير بين خطوط العمل الحالية، ستكون أولويات التكيّف وفرص تخفيف الحدّة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وسيكون هنالك متّسع لتطوير مجالات انخراط جديدة أو توسيع نطاق مجالات محددة**. فعلى سبيل المثال، تقوم حالياً منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بوضع خطة لتوسيع عملها المتواضع حالياً في قطاع الطاقة، مما سيساعد في تعزيز الأهداف المناخية في الحوار الجاري بشأن قطاع الطاقة، واعتمدت مجموعة البنك الدولي خطة العمل بشأن كفاءة استخدام الطاقة بغية تصعيد العمل عليها.

36. **في ضوء حجم التغيّر في الشكل والمضمون، سيكون من الضروري تطوير أدوات عمل مبتكرة،** ولاسيما في البلدان ذات أكبر المخاطر (مثلاً: العديد من الدول الجزيرية الصغيرة، بنغلاديش، والعديد من البلدان في أفريقيا)، أو أكبر إمكانات تخفيض ازدياد انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. أما الأمثلة على خطوط عمل جديدة ناشئة تركّز بالتحديد أو بصفة عامة على المخاطر والإجراءات المناخية فتشمل برنامج التكيّف الخاص بكيريباتي (KAP) في منطقة المحيط الهادئ، وعدة مشروعات تكيّف في أمريكا اللاتينية يساندها صندوق البيئة العالمية، وعمليات البنك الدولي في مجالات المساعدة الفنيّة والقروض لأغراض تعزيز مرونة المناطق الساحلية في بنغلاديش. وهنالك أيضاً مجال لتصعيد عمل مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، فهي من الأمور الهامة التي تتسبب بدوام الفقر في البلدان النامية، وتدعيم الصلات مع برامج إدارة الكوارث والتكيّف من خلال مشروعات ومبادرات مبتكرة مثل *الصندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث* (أنظر الإطار 5).

الإطار 5: مساعدة بلدان البحر الكاريبي في التغلّب على أضرار الأعاصير والزلازل

دول منطقة البحر الكاريبي شديدة التعرّض للكوارث الطبيعية خياراتها المالية محدودة. وفي المتوسط، يضرب إعصار رئيسي أحد بلدان هذه المنطقة كل سنتين. ويعتبر الصندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث (CCRIF) أول برنامج تأمين إقليمي في العالم ضد الكوارث الطبيعية. وهو يتيح لما يبلغ 16 حكومة مشاركة من منطقة الكاريبي السيولة المالية الفورية عقب الكوارث الطبيعية.

[3] المصدر: Climate Analysis Indicators Tool (CAIT) Version 5.0. Washington, DC: World Resources Institute, (2008).

ومن خلال تجميع مخاطر تلك البلدان المشاركة معاً، فإنها تخفض حوالي 40 في المائة من مبالغ الأقساط الفردية. أما الحكومات المشاركة فهي حكومات: أنغيلا، وأنتيغوا وباربودا، وجزر الباهاما، وبليز، وبرمودا، وجزر كايمان، ودومينيكا، وغرينادا، وهايتي، وجامايكا، وسانت كيتس ونفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وترينيداد وتوباغو، وجزر ترك وكايكوس.

وتأتي احتياطيات الصندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث من البلدان المشاركة ومن جهات مانحة. وتستند قدرته على الوفاء بالمطالبات إلى احتياطياته الذاتية مقترنة بالقدرات المالية للأسواق المالية الدولية. وهذا يسهّل للصندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث الاستجابة للوقائع التي يمكن أن لا تحدث إلا مرة كل ألف سنة أو أكثر، مما يحقق مستويات من المرونة أعلى من المستويات الدولية. فالصندوق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث تمكّن من تأمين قدرة على سداد مطالبات تبلغ 110 ملايين دولار أمريكي في أسواق رأس المال وإعادة التأمين الدولية. كما يجري النظر في العمل على توسيع نطاق التغطية الضمانية التي يتيحها هذا الصندوق لكي تشمل أخطاراً طبيعية أخرى كالفيضانات وأمواج التسونامي، فضلاً عن أراضٍ أخرى في البحر الكاريبي.

37. **يتطلّب التصدّي لتغيّر المناخ زيادة الاهتمام بتكامل كافة جوانب التنمية المستدامة وتشجيع نهج كلّي، واستخدام الموارد الطبيعية وإقامة البنية الأساسية على نحو متكامل**. وفيما يتعلق بالتكيّف مع تغيّر المناخ، يقترح الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية اعتماد منظور واسع، يحقق تحسين فهم الأثر الفوري لتقلبات المناخ، وأيضاً فهم العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطبيعية، شاملة احتمال الهجرات ذات الصلة بالمناخ والضغوط الإضافية الناجمة عن ازدياد الهجرة من الريف إلى المدن. فالأمثلة على البرامج والأدوات التي لها إمكانية تطبيق نهج كلّي على مختلف مستويات الحجوم المكانية مع منافع التكيّف و/أو تخفيف الحِدّة تشمل:

- *مشروعات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية أو المناطق الساحلية*. يمكن للحفاظ على الغابات والسواحل والتنوع البيولوجي إتاحة منافع متعددة من (1) تحسين سبل العيش وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء على الصعيد المحلي؛ (2) تخفيض التعرّض للأخطار الطبيعية؛ و (3) تعزيز سلع النفع العام العامة من خلال امتصاص الكربون وصون التنوّع البيولوجي؛

- *مختلف المنتجات الإقليمية والمتعددة البلدان* التي يمكنها مساندة: برامج متعددة البلدان بشأن إدارة الموارد المائية، أو خطط التكيّف الإقليمية، أو شبكات الطاقة الإقليمية؛

- *البرامج التي تُقرّ بأهمّية الدورة المائية* باعتبارها من بين الآليات الرئيسية الدافعة فيما يتعلق بأثر تغيّر المناخ فيما بين القطاعات، ولاسيما قطاعات: الزراعة، والنقل، والطاقة، والصحة التي تعالج قضايا المياه والطاقة على نحو متكامل؛
- *برامج البنية الأساسية المشتركة بين القطاعات على مستوى الإدارة الحكومية المحلية*، ولاسيما على مستوى المدن – حيث يمكن اتخاذ العديد من قرارات التخفيف والتكيّف (وتم اتخاذها من جانب الإدارة الحكومية في عدة مدن). والواقع أن ما يزيد على ثلثي استهلاك الطاقة الحديثة يحدث في المدن، وهي مصدر النفايات الصلبة وانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناجم عن وسائل النقل. كما يقع العديد من المدن في مناطق ساحلية من المُرجّح تأثّرها بتغيّر المناخ، وهنالك جوانب تآزر هامّة بين التكيّف والتخفيف متضمّنة في الخطط وفي عملية التنمية. وتعتبر أدوات التمويل على مستوى التقسيمات الإدارية في البلدان أداة مفيدة بشأن تلك البرامج؛ و

- *الإدارة المتكاملة للكوارث والتكيّف مع تغيّر المناخ* بما يساعد في جعل هذه القضايا جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية العادية وعمليات إعداد المشروعات. ويتّضح من مشروعات مبتكرة مثل برنامج التكيّف الخاص بكيريباتي – وهو الآن في مرحلة التنفيذ التجريبي – ذلك النوع من الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية، بما يتراوح ما بين الموازنات على صعيد البلدان والخطط في كافة الوزارات الرئيسية وبين التشاور مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

38. **ضرورة التأكيد على دوْر الغابات في الوفاء باحتياجات التصدّي لتغيّر المناخ**. ينجم حوالي 20 في المائة من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري على صعيد العالم و 30 في المائة من تلك الانبعاثات في البلدان النامية عن: تغيّرات استخدامات الأراضي، وقطع أشجار الغابات، وتدهور الغابات. ومع أن إدارة الغابات بما يحقق استدامتها تعتبر من بين طرق تحقيق تخفيضات ملموسة في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، فإن الغابات نفسها تعاني كثيراً من تغيّر المناخ، بما في ذلك أثره على الموائل الطبيعية والتنوّع البيولوجي. وهذا ما يجعل الغابات تركيزاً مهماً بالنسبة لوضع وتنفيذ إجراءات التكيّف. وأتاحت استراتيجية البنك الدولي بشأن الغابات الصادرة في العام 2000، جنباً إلى جنب مع البرامج والشراكات، البيئة التسهيلية اللازمة لمعالجة قضايا الغابات العالمية فيما يتعلق بتخفيف حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه. علماً بأن

البرامج الاستراتيجية مثل: برنامج شراكات كربون الغابات (FCPF)، وصندوق الكربون البيولوجي، وبرنامج إنفاذ قوانين الغابات وإدارتها (FLEG)، وبرنامج الغابات (PROFOR) تقوم حالياً بالفعل بمساعدة البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي في الانخراط في أنشطة إدارة الغابات بما يحقق استدامتها على نحو إيجابي يؤدي إلى عدم تزايد غاز الكربون. وتعمل مجموعة البنك الدولي حالياً على نهج شراكات واسعة ومتعددة مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين، مما سيسهّل برمجة وتنفيذ التمويل بغية التصدي لتخفيف حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه من خلال إدارة الغابات بما يحقق استدامتها على أساس تشاركيّ منصف. كما سيزيد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية مساندة هذه المبادرة، فضلاً عن تشجيع وترويج الدروس المستفادة منها كإيضاح للتآزر "فيما بين التنمية وتخفيف حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه"، كما سيتيح سياقاً استراتيجياً أوسع نطاقاً.

39. **من المُهم أن القدرات المؤسسية وحواجز السياسات وتعقّد الاقتصاد السياسي فيما يتعلق بأسعار الطاقة والمياه هي من بين المعوّقات الرئيسية أمام اعتماد حلول تحقق: الربح للجميع، واستيعاب موارد مالية إضافية، وتعبئة استثمارات القطاع الخاص.** العديد من إجراءات السياسات والتنمية المؤسسية التي تساعد البلدان في الاستعداد من أجل تغيّر المناخ تقع في فئة "اللاندم"، أي أنها نافعة حتى في غياب تغيّر المناخ. وتشمل هذه السياسات والمؤسسات التي تؤثر في تسوية المنازعات بشأن المستويات على الصعيد المحلي وتلك العابرة للحدود. إلا أن شبح المناخ يمكن أن يجعل ضرورة اتخاذ الإجراءات في هذه المجالات أكثر وضوحاً وإلحاحاً، وأن يساعد في زيادة وضوح الصورة ويدفع الإصلاحات اللازمة إلى الأمام. فالنهج المقترح - الخاص بالاستفادة من الانخراط في الأنشطة القطاعية الرئيسية مع البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي واستراتيجيات العمل القطاعية كنقطة دخول بشأن إدماج أجندة تغيّر المناخ - له منفعة إضافية تتمثّل في زيادة القدرة على التصدي لقضايا المؤسسات والسياسات في صميم التحوّل الناجح للتنمية المتسمة بالمرونة فيما يتعلق بالمناخ. ومن بين الإجراءات الأخرى التي يدعو إليها الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية الاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية، وتسهيل استثمار القطاع الخاص في المشروعات منخفضة انبعاثات غاز الكربون وتلك المتسمة بالمرونة تجاه المخاطر المناخية، وذلك عن طريق خلق بيئة السياسات التسهيلية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

40. **هنالك دور أكبر لحوار مجموعة البنك الدولي بشأن: السياسات، ومناخ الاستثمار، ونظام الإدارة، والحماية الاجتماعية في سياق تغيّر المناخ.** العمل التحليلي الذي بدأته شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد على الصلات بين: تغيّر المناخ وتحقيق النمو، والفقر، والتجارة، وسياسة المالية العامة، ونظام الإدارة، واللامركزية من شأنه إثراء وتسهيل إدماج قضايا تغيّر المناخ في الحوار المتعلق بكل من: إدارة الاقتصاد، واستراتيجيات المساعدة القُطْريّة، والإقراض لأغراض السياسات. ويتيح ازدياد انخراط وزراء الاقتصاد والمالية فيه فرصة زيادة إيضاح تلك الصلات وتحقيق فهمٍ لكيف يمكن لسياسات الاقتصاد على الصعيد المحلي تحقيق النفع للأهداف التنموية والمناخية. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بتصعيد جهودها للوصول إلى القطاع الخاص والانخراط معه فيما يتعلق بضرورة مساندة الإجراءات المناخية.

41. **من شأن الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية التأكيد على أهمية الاعتبارات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في التصدّي لتغيّر المناخ.** ينبغي أن يولي عمل مجموعة البنك الدولي أولوية الاهتمام للتأكد - في إطار وضع استراتيجيات التكيّف - من مساندة الذين هم الأشد فقراً والأقل مرونة اجتماعية والفئات من الجنسين الذين هم الأكثر تعرّضاً لأثر تغيّر المناخ. وينبغي أن لا تنتقص استراتيجيات التغلّب على الأثر من رفاهة تلك الفئات في الأمد القصير؛ ولا من فرص حياتهم في الأمد الطويل. كما ينبغي أن تراعي الإجراءات بشأن المناخ ضرورة تمايز الأثر حسب الجنس الشخصي، وذلك لأن النساء قد يكونون منخرطات على نحو غير متناسب بصفة خاصة في قطاعات معرّضة لتغيّر المناخ مثل زراعة حقول الأرز والقطن والشاي وصيد الأسماك. علماً بأن الافتقار السائد في حقوق النساء في المساواة في الأراضي ومياه الري والقدرة على الحصول على التعليم يجعلهنّ معرّضات على نحو خاص في المستقبل بسبب الزيادة المتوقعة في الضغوط على تلك الموارد. ولذلك، يمكن أن تكون قدرتهن على التكيّف أدنى نتيجة لعدم المساواة السائد على الصعيد الاجتماعي، وتُخصص لهن أدوار اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى زيادة الصعوبات (مثلاً: من خلال انخفاض الأمن الغذائي أو نقص الموارد المائية). ولذا، سيكون الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية فرصة لزيادة تعزيز الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية الهامة في أجندة التنمية، مثل الأهمية المركزية للاهتمام بالفئات الضعيفة - شاملة النساء – في إطار حوار السياسات وكافة الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية.

42. **المؤسسات المحلية المتسمة بالمرونة حاسمة الأهمية من أجل إدارة الأثر السلبي الناجم عن الضغوط الاجتماعية والاضطرابات المصاحبة للأخطار المناخية وتغيّر المناخ، وفي التوسّط في تسوية المنازعات على الموارد المتزايدة شِحّتها**. في هذا السياق، ينبغي إبراز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) باعتبارها منطقة تشهد شِحّة في المياه على نطاق غير معروف في مناطق العالم الأخرى، بحيث أن أي هبوط آخر في معدلات هطول الأمطار يثير أخطاراً على أساس الوجود البشري نفسه في بعض أنحاء تلك المنطقة. ومن الممكن فعلاً في عدد من بلدانها مشاهدة شبح ازدياد الهجرة من الريف إلى المدن وازدياد: سكان العشوائيات حول المدن، والاضطراب الاجتماعي، والبطالة، والإحساس بالاستبعاد، والصراعات. ويعتبر فهم ومساندة المؤسسات المحلية ضرورياً جداً في المساعدة في تسهيل استراتيجيات التكيّف والتخفيف التي تحافظ على أو تزيد المرونة الاجتماعية.

الركيزة 2: توحيد جهود تعبئة وإيصال الأموال

43. **فجوة التمويل كبيرة**. تتوقف منافع زيادة استدامة التنمية الصديقة للبيئة على النجاح في تعبئة التمويل على النطاق اللازم للبدء في التغيير المؤدي إلى التحوّل. فتحقيق التقدّم الجريء في هذا المجال – من خلال زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية وتعبئة التمويل من القطاع الخاص من خلال تحسين استخدام الأدوات الحالية وخلق أدوات مبتكرة – حاسم الأهمية بالنسبة لمصداقية مجموعة البنك الدولي لدى: البلدان المتعاملة معها، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وهذا مجال رئيسي من مجالات التركيز بالنسبة للإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية - مع عدة إنجازات هامة – وسيبقى أولوية عالية بالنسبة للإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية.

44. **مجوعة البنك الدولي تستخدم مجموعة واسعة من الأدوات الحالية لمساندة استثمارات وسياسات التنمية**، من بينها: اعتمادات ومُنح المؤسسة الدولية للتنمية، وقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وضماناته الجزئية ضد المخاطر، والضمانات الجزئية للائتمانات والضمانات المستندة إلى السياسات، والضمانات التي تتيحها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية، وأدوات مؤسسة التمويل الدولية في الاستثمارات في أسهم رأس المال وفي إدارة القروض والمخاطر. وجرى أحياناً استخدام هذه الأدوات لتمويل مشروعات وبرامج تقوم في الواقع بمساندة أنشطة تخفيف و/أو تكيّف ولو أن تلك الأنشطة ليست من بين الأهداف الموضوعة. وتفيد التقديرات بأن مؤسسات مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار) استثمرت حوالي 1.4 بليون دولار أمريكي في مشروعات منخفضة انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2007. وتشمل الأمثلة على ذلك مشروعات طاقة متجددة (طاقة كهرومائية أو من الكتلة الأحيائية أو من الطاقة الشمسية)، ومشروعات كفاءة استخدام الطاقة (تدفئة مناطق أو مرافق صناعية كبيرة)، مشروعات إدارة نفايات، وقروض لأغراض السياسات موجهة لقطاع الطاقة، وبصفة أكثر عمومية مشروعات تشجيع إدارة الموارد بما يحقق استدامتها وتعزيز المرونة تجاه المخاطر المناخية (الاستجابة للأخطار الطبيعية، وإدارة أحواض المياه/الأراضي بما يحقق استدامتها والزراعة والحراجة). ومن المتوقع أن يتيح استعراض تقوم به مجموعة التقييم المستقل لكيفية استخدام مجموعة البنك الدولي لفرص مساندة الأهداف المتعلقة بتغيّر المناخ في العمليات الأساسية تقييماً أكثر منهجية. ومن شأن قوة العملية الخامسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية أن تساعد في تعزيز مكانتها باعتبارها منصة الانطلاق المناسبة من أجل الاستثمار في أنشطة التكيّف التي تسفر عن منافع التنمية القوية.

45. **تتوفّر عدة أدوات مكرّسة خصّيصاً لتغيّر المناخ، وأهمّها صندوق البيئة العالمية والأنشطة المتزايدة سريعاً في تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون**. الشراكة المنتجة والطويلة الأمد بين مجموعة البنك الدولي وصندوق البيئة العالمية هي قوة رئيسية في دفع الأجندة الخاصة بالتصدي لتغيّر المناخ قُدُماً. فمُنح التمويل التي يقدمها صندوق البيئة العالمية تركّز على المنافع البيئية العالمية وهي متوفّرة لأغراض نهج التجريب والابتكار، فضلاً عن خلق البيئة التسهيلية لتحويل الأسواق المعنيّة من خلال: إلغاء الحواجز، وبناء القدرات، والتنمية المؤسسية. وطالما اقترنت موارد صندوق البيئة العالمية بأدوات كل من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، مما سهّل تدعيم أهداف التصدي لتغيّر المناخ في إطار قروض مجموعة البنك الدولي. وبصفة خاصة، أدى تحوّل صندوق البيئة العالمية من العمليات القائمة على أساس كل مشروع على حدة باتّجاه البرامج إلى مساعدة البلدان في اعتماد منظور أوسع نطاقاً وأطول أمداً في التصدّي للمعوّقات وتدعيم قدرات البلدان على فهم ومعالجة تحديات التخفيف و حديثاً التكيّف على السواء. فصندوق

البيئة العالمية أسهم بدورٍ حاسم الأهمية في تطوير قاعدة المعرفة من أجل أنشطة التكيّف مع تغيّر المناخ. وتمّت في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2007 الموافقة على صندوق التكيّف الجديد، مع ترتيب إدارة خاص من جانب صندوق البيئة العالمية. كما ازداد تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون – وهو من بين المصادر الهامة لتمويل تخفيف حدة تغيّر المناخ – بحيث زاد على بليوني دولار، وتمّت في سبتمبر/أيلول 2007 الموافقة على أداتين جديدتين – برنامج شراكات كربون الغابات وبرنامج شراكات تخفيض الكربون (CPF). (أنظر الجدول 1).

46. **ضرورة المزيد من التعبئة والابتكار في التمويل من أجل التصدّي لتغيّر المناخ كانت درساً حاسم الأهمية من الخبرة العملية في الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، الذي يعزّزه تركيز الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية على تصعيد الإجراءات المتعلقة بالمناخ**. يتطلب حجم العمل اللازم لنقل الدروس الهامة المستفادة من مشروعات التجريب والنموذج الأول ومن البرامج والجهود في بناء القدرات المؤسسية – كتلك التي يساندها صندوق البيئة العالمية من خلال الهيئات التي تتولى إدارته وتنفيذ مشروعاته – إلى برامج أوسع نطاقاً من شأنها المساعدة في محاربة الفقر وتشجيع النمو أثناء تحويل الاقتصادات باتجاه تخفيض انبعاثات غاز الكربون وسلوك سُبُلٍ أكثر مرونة فيما يتعلق بالمناخ. وكما تم التنويه إليه آنفاً، تعتبر مساندة البرامج التي التزام البلدان بها قوي وهي متعددة المنافع التنموية مفتاحاً لتحقيق النجاح. ومن خلال الاستفادة من هذه الدروس والبناء على قدرات مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، فإن من شأن تصعيد مستوى التمويل الذي يتم تقديمه في إطار مجموعات تقرن معارف القطاعات والقطاع الخاص بمجموعة تامة من أدوات التمويل الإنمائي أن يؤدي في وقت مبكّر إلى تسهيل الإجراءات التغييرية المتعلقة بالمناخ والمرتبطة بقوة بالأهداف الاقتصادية والقطاعية في البلدان.

الجدول 1: الموارد الحالية وأدوات التمويل المُخصّصة للتصدّي لتغيّر المناخ

التكيّف-النمو المتسم بالمرونة تجاه المناخ		التخفيف-النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون	
مصدر التمويل	*الدوْر/النطاق/معايير العمليات*	*مصدر التمويل*	*الدوْر/النطاق/معايير العمليات*
صندوق البيئة العالمية صندوق التكيّف- 100مليون إلى 500 مليون دولار بحلول عام 2012 (تقديرات)؛ صندوق أقل البلدان نمواً- 169 مليون دولار؛ الصندوق الخاص لتغيّر المناخ - 60 مليون دولار (لأغراض التكيّف)؛ الأولوية الاستراتيجية لتجريب نهج عمليات بشأن التكيّف – 50 مليون دولار	تمويل صندوق التكيّف هو بصورة رئيسية من رسم بواقع 2 في المائة على الإيرادات التي تحققها آلية التنمية النظيفة؛ صندوق أقل البلدان نمواً يساعد في إعداد وتنفيذ برامج التكيّف في البلدان الأقل نمواً؛ الصندوق الخاص لتغيّر المناخ يساند مشروعات التكيّف في كافة البلدان النامية؛ الأولوية الاستراتيجية لتجريب نهج عملي بشأن التكيّف هي مخصصات تمويلية ضمن الصندوق الاستئماني لصندوق البيئة العالمية تستهدف مساندة مشروعات تجريب وإيضاح تستوفي احتياجات التكيّف المحلية وتحقق منافع بيئية عالمية في كافة مجالات تركيز صندوق البيئة العالمية.	**صندوق البيئة العالمية** **حوالي 250 مليون دولار سنوياً.** الصندوق الخاص لتغيّر المناخ – 15 مليون دولار سنوياً	يركّز على المنافع البيئية العالمية لتمويل التكاليف الإضافية لإلغاء الحواجز أمام تنمية سوق التكنولوجيات شبه التجارية وإصلاح السياسات واللوائح التنظيمية والابتكار والإيضاح.
الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها 8 ملايين دولار في السنة المالية 2007 + 40 مليون دولار في السنة المالية 2008	شراكة ضمن استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، تركّز على بناء القدرات لتعزيز المرونة تجاه الكوارث وقدرات التكيّف في المناخ المتغيّر. الهدف هو تخفيض الخسائر من الكوارث بحلول عام 2015.	**تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون** أكثر من بليوني دولار قيد الإدارة	يحسّن العائد المالي من خلال اتفاقيات شراء طويلة الأجل بشأن تخفيضات انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري نتيجة لمشروعات صديقة للبيئة. يدير البنك الدولي 11 صندوقاً معنياً بالكربون شاملة برنامج شراكات كربون الغابات الحديث التنفيذ.
مصادر أخرى (صناديق استئمانية، شراكات، الخ...)	إتاحة مُنح تمويل بشأن أدوات معرفة تغيّر المناخ، وبناء القدرات، والعمل في المشروعات من البداية أو المشروعات التجريبية (السياسات وتنمية الموارد البشرية)، مُنح مبادرة تغيّر المناخ، برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا، والصندوق الاستئماني للتنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً،الخ).	**مصادر أخرى** (صناديق استئمانية، شراكات، الخ...)	تتيح مُنح تمويل بشأن أدوات معرفة تغيّر المناخ، وبناء القدرات، والعمل في المشروعات منذ البادية، والمشروعات التجريبية الصغيرة (المنح اليابانية لمبادرة تغيّر المناخ من أجل السياسات وتنمية الموارد البشرية، وبرنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة، الخ).

47. **بالتشاور مع الأطراف المعنيّة، شاملة: بلداناً نامية وبلداناً متقدمة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وصندوق البيئة العالمية، ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص، تشترك مجموعة البنك الدولي مع بنوك التنمية الإقليمية في جهود إنشاء مجموعة من صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية (CIFs)**. ستستفيد صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية من قدرة بنوك التنمية المتعددة الأطراف (MDBs) على العمل في قطاعات متعددة والانخراط على صعيد السياسات والمشروعات على السواء؛ فوجودها في الميدان وقدرتها على الابتكار وعلى الجمع بين مختلف الأطراف ستساند الصناديق الجديدة في تحقيق أهدافها المتوخّاة. وستكمل تلك الصناديق وتستفيد من وتعزز أنشطة الأدوات الأخرى الحالية – مثل أدوات التمويل من صندوق البيئة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية. وسيكون الهدف العام إتاحة مجموعة من أدوات التمويل الجديدة وأدوات تعزيز الائتمان وإدارة المخاطر، كالقروض والمُنح والضمانات وأدوات أخرى، موجّهة لاحتياجات البلدان النامية التي تواجه تحديات جديدة في تعجيل خطى تحقيق النمو وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء في عالم يتزايد تأثّراً بتغيّر المناخ. وستستهدف تلك الصناديق تشجيع الإجراءات المبكّرة من جانب كل من القطاع العام والقطاع الخاص والحلول المستندة إلى السوق بشأن التحدي الماثل في تغيّر المناخ مع أثر تغييري.

48. **يتطلب تحقيق الأثر التغييري: الاستثمار على نطاق واسع، والأنشطة التي تسهّل عمل السوق، والتركيز على البلدان، ونهجاً برنامجياً**. يجري النظر في نطاق تلك الصناديق، ويجري النظر في مُقترحات تتعلق بالطاقة النظيفة والحراجة والمرونة تجاه المناخ.

49. **ستعتمد صناديق الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالمناخ - قدر الإمكان - على الإجراءات الحالية في مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، ولذلك لن يتم خلق أية مؤسسات جديدة من أجل إدارة هذا البرنامج**. ويمكن للجهات المانحة الاستثمار مباشرة في تلك الصناديق أو في أداة شاملة أخرى *كالصندوق الاستراتيجي المعني بالمناخ*. ومن شأن هذا الصندوق بصورة خاصة التعامل مع الجهات المانحة الراغبة في الاستثمار في أكثر من صندوق استثمار أو برنامج، مما يدعم تلاحم المساهمات.

50. **في إطار تطوير صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية، ستتم مراعاة المبادئ التالية:**

أ) المهمّة الأساسية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف هي تحقيق النمو وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. ومن الضروري إدماج اعتبارات تخفيف حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه في عملية التنمية؛

ب) ضرورة قيام بنوك التنمية المتعددة الأطراف بإتاحة التمويل من أجل برامج التكيّف وتخفيف حدة تغيّر المناخ بغية التصدّي لتغيّر المناخ، على أن تكون مدفوعة باعتبارات البلدان المعنيّة وموضوعة بهدف مساندة التنمية المستدامة. وينبغي استناد الأنشطة التي يمولها الصندوق إلى نهج برنامجي يتصدره البلد المعني مع إدماجها في استراتيجية التنمية التي يلتزم بها ذلك البلد، على أن تكون على اتساق مع تركيز إعلان باريس على التزام البلدان؛

ج) الأمم المتحدة هي الهيئة المناسبة لوضع السياسات العريضة بشأن تغيّر المناخ، وعلى بنوك التنمية المتعددة الأطراف عدم استباق النتائج. كما يجب أن تسترشد إجراءات التصدّي لتغيّر المناخ بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ. وعلى بنوك التنمية المتعددة الأطراف مساعدة البلدان النامية في بناء المعرفة على مستوى البلدان، والقدرات والخبرة العملية في مشروعات التنمية بشأن جدوى ومدلولات التصدّي لتغيّر المناخ؛

د) يمكن لبنوك التنمية المتعددة الأطراف – وينبغي عليها – الإسهام بدور في ضمان قدرة البلدان النامية على الحصول على الموارد التمويلية الكافية والتكنولوجيا المناسبة بشأن تغيّر المناخ، وينبغي إتاحة تلك الموارد بدون شروط وعلى أساس التكلفة الإضافية؛

ه) ضرورة قيام صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية بإتاحة الاشتمال والشفافية والانفتاح في نظام إدارته.

51. **في ضوء المزيد من تطوير الصناديق المُقترحة للاستثمار في الأنشطة المناخية، ستواصل مجموعة البنك الدولي الانخراط بمشاورات مستفيضة مع كافة أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين بغية توسيع قاعدة الجهات المانحة، والسعي للحصول على وجهات نظر البلدان المحتمل تلقّيها للموارد التمويلية، فضلاً عن المعنيين من بين أطراف كل من**: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وصندوق البيئة العالمية، والشركاء من الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، كما ستواصل دفع عملية تصميم الصناديق والأدوات المالية اللازمة إلى الأمام. وتركّز المشاورات الجارية مع صندوق البيئة العالمية على أفضل سبيل لضمان التكامل بين أهداف صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية بغية إيضاح حجم الأثر في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً مع التفويض الطويل الأمد الممنوح لصندوق البيئة العالمية لخلق البيئة التسهيلية من أجل: تغيير طبيعة السوق، وبناء القدرات، ومساندة تنمية المؤسسات، وأحدث تفويض ممنوح للأمانة العامة لصندوق البيئة العالمية في مهمتها فيما يتعلق بصندوق التكيّف. ويعرض الملحق 4 موجزاً للمشاورات حتى الآن.

52. **هنالك عدة مبادرات أخرى تقوم بها مجموعة البنك الدولي**. تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتعجيل خطى فرص توسيع أنشطتها وأثرها الإنمائي في مجال تخفيف حدة تغيّر المناخ، ولاسيما الاستثمار في تحقيق كفاءة استخدامات الطاقة وفي الطاقة المتجددة، جنباً إلى جنب مع استمرار تطوير أدوات تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون. وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار باستطلاع طرق لتطبيق ضماناتها ضد المخاطر السياسية لكي تشمل مخاطر بلدان مضيفة محددة يمكن أن تؤثر في تحقيق وحدات تخفيض الكربون في المشروعات. كما تقوم إدارة خزينة البنك الدولي بإعداد أذونات منظّمة مع كون الأداء مستنداً إلى الأسعار المستقبلية لحقوق انبعاثات غاز الكربون، التي تكون في النهاية مشروطة بأداء مشروعات تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون؛ كما تعمل مع الجهات المانحة من الاتحاد الأوروبي على سندات مناخ مقترحة شبيهة بما يعرف باسم IFFIm. وتم فعلاً

في عدة بلدان إدخال أدوات تأمين واعدة ضد المخاطر المناخية مثل أدوات إدارة مخاطر الطقس. كما يستمر العمل على طرق لزيادة اقتران تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون بالتمويل العادي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية أو التمويل أو الضمانات من صندوق البيئة العالمية (مثلاً شراء تكاليف قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال المزج مع تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون).

53. **تنوّع الأدوات والمبادرات الجديدة أمر رئيسي لقوة مجموعة البنك الدولي** ولكنه يخلق أيضاً ضرورة زيادة توحيد مختلف أدوات التمويل على مستوى الجهات المتلقية للتمويل بغية مساعدة البلدان المتعاملة على (1) الحصول على أكثر مجموعات التمويل جاذبية، و (2) تخفيض تكاليف التعاملات المصاحبة (عن طريق عرض – مثلاً - مصدر "واحد" للحصول على الأدوات المالية من مجموعة البنك الدولي). ومع ظهور وضع يتسم بازدياد عدد الأدوات الجديدة، المتوفرة غالباً بمبالغ صغيرة لبلد متعامل/مشروع محدد، يطلب الموظفون في إدارات العمليات زيادة وضوح الإرشادات فيما يتعلق بأكثر الأدوات مناسبة في مختلف الأوضاع، وبكيف يمكن تقليل تكاليف التعاملات. كما أن من الضروري زيادة نطاق وصول الأدوات المالية الحالية التي تتصدّى لتغيّر المناخ بغية تدعيم حافظة المشروعات المزمعة.

54. **سيوضح الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أوجه التكامل فيما بين مختلف الأدوات ويوجز خطة الإجراءات** التي ستؤدي إلى:

- *تشجيع زيادة فعالية وابتكارات استخدام* أدوات التمويل الحالية والناشئة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وخطط التأمين، وصناديق تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون، وصندوق البيئة العالمية، الخ..) في عمليات مجموعة البنك الدولي، شاملة تحسين المجموعات التمويلية واستقطاب التمويل المشترك وتدعيم التعاون مع صندوق البيئة العالمية؛

- *وضع إرشادات لموظفي إدارات العمليات والبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي* فيما يتعلق بالأدوات والمزيج منها التي تعمل على أفضل وجه بالنسبة لمشروعات/أوضاع محددة؛

- *تسهيل تطبيقات الأدوات الجديدة على النطاق المستهدف*، شاملة أدوات المعرفة، وأنشطة التدريب، وبناء القدرات بغية زيادة وعي موظفي مجموعة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معها بالأدوات المالية المتوفّرة وتطبيقها على النحو الأمثل.

- *تحديد معوقات تمويل الاستثمارات الصديقة للبيئة* التي لم تتم حتى الآن معالجتها، بالاستفادة من العمل الذي تم القيام به في السابق والتنسيق مع الأنشطة الجاري تنفيذها، شاملة التحليلات التي يقوم بها الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، والخبرة العملية التي اكتسبتها وحدة تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون (CFU)، والاستنتاجات التي توصلت إليها مجموعة عمل معنية بمعوّقات تعبئة رأس المال من القطاع الخاص بغية تمويل المبادرات الصديقة للبيئة في البلدان النامية، والتقييم الجاري الذي يقوم به صندوق البيئة العالمية؛

- *اقتراح خطوات محددة من أجل تطوير منتجات جديدة* بغية ملء الفجوات، وذلك بالتعاون مع الجهات الأخرى العاملة في التمويل الإنمائي مثل صندوق البيئة العالمية وبنوك التنمية الإقليمية والقطاع الخاص؛

- في إطار إدراك أن تعبئة التمويل الإضافي والمبتكر من أجل أنشطة التكيّف متأخر عما يجب مقارنة بالمبادرات التي تركّز على أنشطة تخفيف حدة تغيّر المناخ، *إيلاء الاهتمام لملء الفجوات في تمويل أنشطة التكيّف* وفرص الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، بالشراكة مع صندوق البيئة العالمية ومؤسسة التمويل الدولية وبنوك التنمية الإقليمية ولاسيما البنك الأفريقي للتنمية (AfDB) الذي جعل التكيّف في طليعة الأولويات المناخية، ومع آخرين؛ و

- *استطلاع ميزات مجموعة البنك الدولي كمنطلق عالمي* بغية تسهيل فعالية وكفاءة استخدام مختلف المؤسسات والأدوات والبرامج.

55. **مجموعة البنك الدولي تعمل حالياً على عدد من الأدوات السريعة بغية إتاحة موارد تمويلية إضافية:**

- *تنفيذ برنامج تخفيض الكربون:* تقوم مجموعة البنك الدولي حالياً بإجراء مشاورات تفصيلية مع مشاركين محتملين في برنامج تخفيض الكربون وأصحاب مصلحة مباشرة آخرين بغية وضع التصميم النهائي لهذا البرنامج، بما في ذلك هيكلية نظام إدارته. ويتمثّل الهدف في فتحه أمام المساهمات المالية في أواخر ربيع/أوائل صيف العام 2008. وسيبدأ عمله أولاً بتشغيل **صندوق تنمية الأصول المتعلقة بخفض الكربون** (CADF) (وهو صندوق يستهدف مساندة وضع برامج خفض انبعاثات غاز الكربون) قبل منتصف العام 2008 ويصبح عاملاً على نحو تام (أي انطلاقة صندوق شراء حصص انبعاثات غاز الكربون وهيكل نظام إدارته) مباشرة عقب الرسملة التامة للصندوق، وهذا من المتوقع حدوثه في صيف/أوائل خريف العام 2008.

- *صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية* – عملية التصميم والمشاورات مع الجهات المانحة وبنوك التنمية الإقليمية والشركاء الآخرين مستمرة، ومن المتوقع بدء هذا الصندوق عمله في صيف العام 2008.

- *سندات الخزانة* بما يسهّل تعبئة تمويل بأسعار مخفّضة بهدف مساندة مشروعات تحقق منافع مناخية.

- *مجموعات أدوات تمويل منظّمة باستخدام صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية* بغية تحسين شروط القروض من أجل الجهات الراعية للمشروعات، فضلاً عن عرض ضمانات أطول أجلاً بشأن تقديم الاستحقاقات مقابل خفض انبعاثات غاز الكربون إلى المشترين، وذلك بالاستفادة مما تعرضه مؤسسة التمويل الدولية فعلاً.

الركيزة 3: توسيع دور مجموعة البنك الدولي في تطوير أسواق جديدة

56. **أسهمت مجموعة البنك الدولي بدور محوري في تطوير سوق الكربون** من خلال إنشاء صندوق الكربون النموذجي قبل سريان مفعول بروتوكول كيوتو بعدة سنوات. وسعت في البنك الدولي وحدة تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون باستمرار إلى: تشجيع الدور المُحفّز الذي يسهم به تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون في تأمين التمويل الذي ترتكز إليه المشروعات الصديقة للبيئة في البلدان النامية والاقتصادات السائرة على طريق التحوّل إلى نظام السوق، وزيادة الوعي بأثر ذلك التمويل على الاستثمارات الصديقة للمناخ، وتشجيع الإقراض مقابل تدفقات الإيرادات من خفض انبعاثات غاز الكربون.

57. **مجموعة البنك الدولي تواصل توسيع حدود سوق الكربون،** على سبيل المثال من خلال: التصدّي لمصادر انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري غير المشمولة في الأنظمة الحالية، وتجريب نهج برنامجي جديد حسب ما يدل عليه برنامج شراكات كربون الغابات وبرنامج شراكات تخفيض الكربون. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية حالياً بتنظيم أدوات مالية مبتكرة بشأن سوق الكربون؛ علماً بأن ضمان تحقيق خفض انبعاثات غاز الكربون هو حالياً الأداة الوحيدة التي تتيح تحسين وشفافية الوصول إلى الأسواق لمساعدة المشروعات في البلدان النامية على تحقيق القيمة المثلى للأصول التي لديها فيما يتعلق بالكربون، كما تقوم وحدة تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون باستعراض لتحديد طرق محددة تقوم مجموعة البنك الدولي من خلالها بإدماج تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون مع الآليات المالية الأخرى بغية إتاحة زيادة فعالية المشروعات المنخفضة انبعاثات غاز الكربون. علماً بأن مزج تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون مع عمليات الإقراض التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي وآليات التمويل الأخرى يمكن في النهاية أن يؤدي إلى زيادة تنمية سوق الكربون وتلك الأدوات. أخيراً، يجري حالياً استطلاع فرص جديدة مثل: إصدار السندات، وتطوير الأدوات المشتقة، وأدوات الضمان والتأمين. وسيجسّد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية التوصيات التي ستنجم عن ذلك الاستعراض.

58. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيحدد مجالات أخرى يمكن لمجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية أن تسهم فيها بدوْر هام في تسهيل تنمية الأسواق والوساطة المالية.** تحتل مؤسسة التمويل الدولية موقعاً فريداً بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف (MFIs) لما لها من ميزة نسبية في

تقييم وتحمّل مخاطر الأسواق. ويمكن أن تتركّز الجهود على المساهمة في تخفيض معوّقات تنمية الأسواق، سواء من خلال العمل التحليلي والاستشاري على مستوى القطاعات (بغية تحسين بيئة أنشطة الأعمال وبالتالي زيادة مبالغ استثمارات القطاع الخاص) أو من خلال قوة مجموعة البنك الدولي في الجمع بين مختلف الأطراف (لبناء الثقة في مجالات الرّيادة ولعب دور حافز خلاّق في مساندة الاكتشافات التكنولوجية اللازمة). ومن بين تلك المجالات سوق السلع والخدمات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، التي تفيد التقديرات بأن لها أكبر الإمكانات من أجل تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في البلدان النامية، عدا عن تخفيض قطع أشجار الغابات.

59. يمكن أن تشمل مجالات الانخراط: 1) أسواق إمدادات المنتجات المتعلقة بتغيّر المناخ بأسعار تنافسية (شاملة معدات وتجهيزات إنتاج الطاقة التي تعاني النقص حالياً)؛ 2) أسواق السلع الأولية منخفضة انبعاثات غاز الكربون التي تساند الأهداف الاقتصادية للبلدان النامية؛ أو 3) أسواق التأمين التي تساعد الفقراء على التغلّب على مخاطر المناخ. ومن بين الأمثلة على البند الأخير استخدام قوة مجموعة البنك الدولي في الجمع بين مختلف الأطراف بغية المساعدة في تجميع المخاطر الماثلة في بلدان متعددة والتي يديرها القطاع الخاص بالنسبة لإعادة التأمين ضد مخاطر الكوارث – وهذا أحد الخيارات التي تمت مناقشتها من خلال مجموعة العمل المعنيّة بالتأمين ضد مخاطر الكوارث. والاستفادة من والبناء على الخبرة العملية التي لدى مجموعة البنك الدولي في مساندة المدفوعات من أجل خدمات المنظومات الإيكولوجية تعتبر مجالاً آخر يستحق المزيد من الاستطلاع.

الركيزة 4: الاستفادة من موارد القطاع الخاص من أجل التنمية الصديقة للبيئة

60. **نظراً لأن من المتوقع أن تأتي من القطاع الخاص نسبة من التمويل تفوق 80 في المائة للوفاء باحتياجات التنمية الصديقة للبيئة، من الصعب المغالاة في تقييم مجال العمل هذا.** هذه المتطلبات كبيرة قياساً بالمساعدات الإنمائية الخارجية ولكنها متواضعة حين تقارن بتدفقات الاستثمارات العالمية. وفي السنوات الثلاث التالية، هدفت مؤسسة التمويل الدولية إلى: مضاعفة استثماراتها في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة أو زيادتها إلى ثلاثة أمثال مستواها الحالي، مع المساندة القوية للخدمات الاستشارية؛ والسعي للعثور على فرص تخفيف حدة تغيّر المناخ في القطاعات الصناعية والاقتصادية الأخرى مثل إمدادات الوقود الأقل انبعاثات من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والحراجة والزراعة المستدامتين؛ وتوسيع نطاق أنشطتها في تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون؛ ومساندة نقل واعتماد التكنولوجيات الجديدة المناسبة من خلال الاستثمار المباشر وصناديق الاستثمار. فلدى مجموعة البنك الدولي خبرة عملية كبيرة في استقطاب الموارد التمويلية من القطاع الخاص، من خلال تضافر جهود مؤسساتها، شاملة: الاستثمارات والضمانات والمساعدة الفنّية من مؤسسة التمويل الدولية، والضمانات من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وانخراط البنك الدولي في أنشطة إصلاح السياسات واللوائح التنظيمية وبناء قدرات القطاع العام بما يساعد البلدان في خلق البيئة التسهيليّة لتدفقات استثمارات القطاع الخاص وأنشطة الأعمال التجارية إلى المجالات المرغوبة وما ينجم عن ذلك من سلع نفع عام.

61. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيستفيد من ويبني على الخبرة الجماعية التي لدى مجموعة البنك الدولي، وسيوجز فرص زيادة التآزر والتعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي كطريقة لزيادة تدفقات الاستثمارات في مشروعات خفض انبعاثات غاز الكربون والتكيّف مع تغيّر المناخ.** يدرك الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أن دوْر القطاع العام يظل حاسم الأهمية بالنسبة لتسهيل تدفقات استثمارات القطاع الخاص. وهو سيتناول دوْر إجراءات السياسات واللوائح التنظيمية في خلق الحوافز الصحيحة لاستثمارات القطاع الخاص، مثل تحسينات كفاءة استخدام الطاقة. وتشمل بعض مجالات العمل معاً بمزيد من الفعالية: تنسيق متطلبات وشروط تجهيز معاملات المشروعات بالنسبة للبلدان المتعاملة، وتحسين نشر وتعميم المعلومات عن كامل مجموعة الأدوات المالية التي لدى مجموعة البنك الدولي، والتي يمكن أن يحصل عليها القطاع الخاص بسهولة ويسر.

الركيزة 5: إيضاح دوْر مجموعة البنك الدولي في تسريع تطوير ونشر التكنولوجيا

62. **التكنولوجيا المتقدّمة والجديدة حاسمة الأهمية بشأن التصدّي لتغيّر المناخ وطلب البلدان النامية عليها عالٍ** (أنظر الشكل 3). من الضروري على وجه السرعة: تقييم وتحديد نطاق ومستوى الانخراط المناسبين، وتعلّم دروس من نشر التكنولوجيا التجارية الجديدة، وإدراك محدوديات مجموعة البنك الدولي في "اختيار الفائزين" في مراحل نشر التكنولوجيا قبل التجارية، وإعادة النظر في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكريّة.

الشكل 3: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية من استخدامات مصادر الطاقة بموجب مختلف السيناريوهات

المصدر: IEA

63. **على الرغم من تفاوت الخبرة العملية، انخرطت مجموعة البنك الدولي (ولاسيما مؤسسة التمويل الدولية) منذ مدة طوية في النشر السريع للتكنولوجيا التجارية النظيفة – وفي اعتماد المنظور التجاري بشأنها في مختلف أوضاع البلدان**. يشمل هذا عدة نجاحات ولاسيما برنامج إنارة أفريقيا الحديث العهد المشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق البيئة العالمية. مع العلم بأن مُنح صندوق البيئة العالمية ممزوجة بموارد تمويلية من مجموعة البنك الدولي وموارد غيرها ساندت العديد من الجهود الرائدة التي قامت بها بلدان نامية لإدخال تكنولوجيات الطاقة النظيفة. ومن بين نماذج اعتماد وابتكار التكنولوجيا الواجب تصعيدها النهج الذي استخدمه البنك الدولي وصندوق البيئة العالمية في برنامج تنمية الطاقة المتجددة في الصين الذي بدأ في العام 2001، الذي تقاسم تكاليف تطوير الأدوات اللازمة مع شركات صينية بغية تطوير وحدات كهرضوئية شمسية منخفضة التكلفة وزيادة نوعيتها من خلال تنفيذ أنظمة المعايير والمصادقة. واستثمرت الشركات الصينية المعنيّة ما يزيد على 75 مليون دولار أمريكي وأدخلت منتجات أنظمة كهرضوئية جديدة سواء للصين أو للتصدير إلى الأسواق الخارجية. وتجري محاكاة هذا النهج في البرنامج الصيني لتصعيد الطاقة المتجددة الذي يسانده البنك الدولي وصندوق البيئة العالمية، وذلك لتسهيل نقل تكنولوجيا التوربينات التي تعمل بطاقة الرياح إلى الصين وتحسين المعايير القياسية لأنظمة التوربينات المماثلة المحلّية الصنع. كما أن النهج الذي اعتمده البنك الدولي في مساندة نشر تكنولوجيا الفحم الحجري النظيف في الصين، من خلال إدخال محطات الكهرباء الضخمة حاسمة الأهمية في أواخر تسعينيات القرن العشرين، يجري النظر في محاكاته بشأن التكنولوجيات الجديدة بمساندة من تمويل بشروط ميسّرة.

64. **بمساندة من صندوق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى، تعتبر مؤسسة التمويل الدولية في طليعة مساندي تكنولوجيات الطاقة النظيفة** مثل: بطاريات الوقود، واحتراق الكتلة الحيوية المتقدمة، والبطاريات التي تعمل بالطاقة الشمسية. وتركز استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في الطاقة النظيفة تركيزاً رئيسياً على مساندة مشروعات صغيرة عالية المخاطر مع نقل للتكنولوجيا واعتماد المنظور التجاري في الملكية

الفكرية. ويؤدي عمل هذه المؤسسة في تقديم المساعدة الفنية للإنتاج النظيف إلى تخفيض البصمة البيئية لدى المتعاملين معها بطريقة تحقق تعظيم أرباحهم. وتعمل المؤسسة حالياً على توسيع نطاق أنشطة الإنتاج النظيف، شاملة: (أ) البدء بتقديم أداة قروض استثمار صغيرة بشأن الإنتاج النظيف؛ (ب) البدء بتنفيذ برامج المساعدة الفنية بشأن الإنتاج النظيف في مناطق عملها وتعيين موظفين لديهم المهارات المطلوبة؛ و (ج) تضمين استراتيجيات الاستثمار الجديدة منظور الإنتاج النظيف باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نهج مؤسسة التمويل الدولية بشأن تغيّر المناخ.

65. **القطاع الخاص سيسهم بدور رئيسي في نقل التكنولوجيا والمعرفة اللازمة إلى البلدان النامية.** ستتساند مؤسسة التمويل الدولية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار المباشر وصناديق الاستثمار، كما ستلعب دور المُحفّز في تعبئة استثمارات القطاع الخاص في مجالات التكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك من خلال تعزيز العلاقات الحالية مع المتعاملين معها، والحصول على تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون، وتمويل صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية (قيد المناقشة حالياً مع الجهات المانحة وموضوع البحث في الفقرات 45-48). وقد أوضحت استثمارات المؤسسة في الطاقة المتجددة – شاملة الطاقة الكهرومائية – إمكانات المصادر البديلة للطاقة في البلدان النامية، سواء على نطاق ضيق أو نطاق واسع. وبصفة عامة، تهدف استثمارات المؤسسة إلى مساندة التنمية الصديقة للبيئة من خلال الجمع بين النهج السليم تجارياً والتكنولوجيا الحديثة المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة في قطاع الصناعات كثيفة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (مثلاً: الكهرباء، والصلب، والإسمنت، والكيماويات، الخ..).

66. **إضافة إلى تصعيد جهود نشر التكنولوجيا، ينظر العمل التحليلي المستمر في النماذج المؤسسية الجاري استخدامها لتعجيل خطى البحوث والتطوير واعتماد التوجّه التجاري في القطاعات الأخرى ومدى الملاءمة للتكنولوجيا الصديقة للبيئة.** تسهّل النماذج الجاري النظر فيها اكتساب الدروس المتعلقة بقضايا حساسة كحقوق الملكية الفكرية وخلق مراكز البحوث والتطوير. ومن شأن المشاورات المستفيضة فيما يتعلق بالنتائج الأولى إثراء عملية إعداد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية وتوصياته فيما يتعلق بالأدوار الممكنة لمجموعة البنك الدولي والشركاء الخارجيين في تطوير التكنولوجيات الجديدة.

الركيزة 6: تصعيد بحوث السياسات، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات

67. **مع وجود حوالي 100 أداة حالية أو قيد التخطيط، حدثت في السنة الماضية زيادة حادة في المساعدة التحليلية والاستشارية (AAA) المتعلقة بالمناخ في مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي.** تشمل أبرز الأدوات: دراسات عن النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون في ستة بلدان – البرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا؛ ودراسات رئيسية إقليمية عن قضايا التكيّف و/أو الطاقة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP)، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى (ECA)؛ دراسة عن التكيّف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه، وسلسلة مذكرات سياسات أصدرتها شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد وشبكة التنمية المستدامة. ويكمن التحدّي في: تبادل المعلومات على نحو فعال، وتقليل الازدواجية وتعزيز القيمة المضافة بالنسبة لمجموعة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معها والمجتمع الدولي. وسيقوم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية – بمساعدة من أفرقة المناطق وشبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد وإدارة اقتصاديات التنمية وتقرير عن التنمية في العالم – بإيجاز وضع برنامج بحوث مجموعة البنك الدولي حتى الآن، كما سيقترح خطوات لزيادة فعالية تبادل المعلومات والمعرفة، مع تحديد الفجوات الرئيسية الباقية في المعرفة وقضايا السياسات بغية إرشاد برنامج البحوث في المستقبل بطريقة أكثر ترابط منطقي.

68. **تقرير عن التنمية في العالم 2010 المقترح أن يتناول موضوع تغيّر المناخ سيتيح فرصة ممتازة تضع مجموعة البنك الدولي في طليعة مالكي المعرفة بهذا الشأن.** كما أن الدراسات عن خفض انبعاثات غاز الكربون والتكيّف مع تغيّر المناخ ستساعد أيضاً في تحسين المعرفة الحاسمة الأهمية بأوجه التآزر والمفاضلات بين أهداف النمو والأهداف المتعلقة بالمناخ، وهذا ضروري من أجل وضع المساندة التي تقدّمها المجموعة لتكامل الإجراءات بشأن المناخ والتنمية على أساس متين من التحليلات.

69. **المُضيّ في التحليل الاقتصادي لقرارات الاستثمار في سياق تغيّر المناخ يمكن أن يكون قيمة مضافة كبيرة بالنسبة للإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية.** ينطوي تغيّر المناخ على آفاق زمنية طويلة

وقدر كبير من الاحتمالات المجهولة. كما أن شِحّة الموارد في البلدان النامية تزيد تعقيد خطط السياسات. ومع إدراك الأخطار التي يثيرها تغيّر المناخ والضرورة المُلحّة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، للبلدان النامية مصلحة مباشرة كبيرة في تقييم التوقيت الأمثل لاتخاذ إجراءات التكيّف مع تغيّر المناخ وتخفيف حدّته. ويمكن لزيادة وضوح الإطار الخاص بقرارات الاستثمارات أن يساعد في تحسين فهم ما إذا كان ولماذا من الضروري نشر موارد إضافية حالياً من أجل إجراءات التكيّف وتخفيف الحِدّة وليس – كما لا بدّ أن يقول البعض – من أجل تمويل التنمية بصفة عامة، بغية التحوّل باتجاه الاستثمارات المتعلقة بتغيّر المناخ في تاريخ لاحق. وكخطوة في هذا الاتجاه، تم عقد سلسلة من اجتماعات التفكير المركّز شارك فيها خبراء خارجيون كبار ناقشوا موضوع الحسومات بين الأجيال والتحليلات في إطار احتمالات مجهولة ومخاطر فريدة مصاحبة لتغيّر المناخ. وسيكون وضع إرشادات في هذا الخصوص بغية تدعيم تحليل خيارات الاستثمار والسياسات مساهمة قيّمة في المعرفة العالمية وفي عمليات مجموعة البنك الدولي.

70. **مازال هنالك الكثير من العمل الواجب القيام به لتحديد الأدوات والمنهجيات المناسبة،** شاملة كيفية تقييم مخاطر تغيّر المناخ على كل من: الاستثمارات، والمقترضين، والمنتفعين من المشروعات؛ وكيفية قياس والإبلاغ عن "بصمة الكربون" (انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري) الناجمة عن حافظة عمليات مجموعة البنك الدولي؛ وكيف يمكن على أفضل وجه استقطاب تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون؛ وكيف يمكن استخدام الأسعار الافتراضية في التحليل الاقتصادي للمشروعات؛ وكيفية وضع تقديرات التكاليف "الحقيقية" للتكيّف مع تغيّر المناخ في تنفيذ المشروعات، مع أخذ التكيّف المحلي الذي يأخذ في الظهور في الاعتبار.

71. **بدأ بالفعل العمل على تطوير أدوات تحليل جديدة لتساعد في فهم مدلولات تغيّر المناخ بالنسبة لعمليات مجموعة البنك الدولي، كتمحيص مخاطر المناخ وبصمة الكربون.** يتصدّر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مجالات مختلفة مع التأكد من التنسيق الوثيق فيما بينهما. فعلى سبيل المثال، تصدّر البنك الدولي العمل على أداة تمحيص مخاطر المناخ بينما تقوم المؤسسة – لأغراض جمع المعلومات – بتجريب استخدام التكاليف الافتراضية في تحديد بصمة الكربون، مع اقتراح قيام المؤسسة بقياس الانبعاثات من استثمارات جديدة في قطاع الإنتاج المادي من بداية السنة المالية 2009 باستخدام منهجية حسابات الكربون بشأن منشآت العمل في القطاع الخاص، التي اعتمدها مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة ومعهد الموارد الدولية (WRI). وفي السنتين التاليتين وبمساعدة من المعهد، ستقوم المؤسسة بتطوير واختبار منهجيات أكثر ملاءمة لطبيعة مشروعاتها في قطاعات: الطاقة، والنقل، والحراجة، ويلي ذلك خطة لبدء تنفيذ هذه المبادرة.

72. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيساند – ويولي أولوية عالية إلى – تطوير وتجريب وتقييم تلك الأدوات حتى يتم اعتبارها عمليّة وذات مصداقية ومفيدة** من جانب كل من: موظفي إدارات العمليات، والبلدان المتعاملة مع البنك الدولي، وأصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين. التقدّم المحرز في تصميم والدروس المستفادة من كل من: تجريب تمحيص المخاطر، وحسابات الكربون، والأسعار الافتراضية، والأدوات الأخرى من شأنه تحديد مدى وسرعة إدخالها في تحليلات المشروعات التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي. وسيقوم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية بإيجاز كل من: الأدوات المشتركة التي على "أذرعة" القطاعين العام والخاص في مجموعة البنك الدولي استخدامها، ومسوغات استخدام نهج مختلف في حالات محددة، وترتيبات التعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى.

73. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيستعرض أيضاً فرص استخدام الأدوات الحالية كالتقييمات البيئية الاستراتيجية (SEAs) من أجل إثراء والتأثير في العمليات فيما يتعلق بأثر تغيّر المناخ والإجراءات المتعلقة به.** فعلى سبيل المثال، يمكن لأدوات تحليل أوضاع الفقر والتحليلات الاجتماعية المساعدة في تحديد الفئات الاجتماعية ضمن البلدان ممن هم الأكثر تعرّضاً لأثر تغيّر المناخ نتيجة لمواقع تواجدهم في بيئة معرّضة لذلك الأثر (الأراضي الجافة، والمناطق الساحلية، والسهول السّيلية، والمناطق المعرّضة لانهيال التربة، الخ..)، أو نتيجة لاعتمادهم الرئيسي على الأراضي والموارد الطبيعية لكسب عيشهم. وهنالك فعلاً خبرة عملية مفيدة في التصدّي لتغيّر المناخ في التحليلات البيئية القُطْريّة ويتعاون البنك الدولي مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إعداد الإرشادات الخاصة بتضمين التقييمات البيئية الاستراتيجية قضايا تغيّر البيئة. وسيقوم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية بتحديد الاحتياجات المتوقعة في تطوير ونشر منهجيات وتقييمات وأدوات مساندة إدماج جوانب تغيّر المناخ في مختلف أدوات وخدمات مجموعة البنك الدولي.

74. **الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيساند أيضاً العمل التحليلي الذي تقوم به مجموعة البنك الدولي، الذي يمكن أن يساعد البلدان في التحضير للمفاوضات الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ**. وبصورة خاصة، يمكن استخدام قدرات وضع النماذج التي لدى مجموعة البنك الدولي - ولاسيما إدارة اقتصاديات التنمية – في مساعدة البلدان على فهْم مدلولات ونتائج مختلف السياسات العالمية. وينبغي أن يكون موقف مجموعة البنك الدولي هو موقف المحلّل المحايد الذي يوضح عواقب مختلف خيارات السياسات. ولكن إذا اتّضح أن حلولاً محددة أكثر إنصافاً من غيرها بالنسبة للبلدان النامية، يمكن لمجموعة البنك الدولي اتخاذ موقف المدافع الأكثر نشاطاً - ربما مثل انخراطها في المفاوضات بشأن التجارة.

75. **تعزيز مهارات وقدرات تطبيق المعرفة الجديدة والحالية داخل مجموعة البنك الدولي وفي البلدان المتعاملة معها سيكون المُكوّن الرئيسي لفعالية إجراءات تكامل المناخ والتنمية**. سيسعى الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية لتشجيع التعاون مع الشركاء على الصعيد العالمي والإقليمي وفي البلدان بغية تحقيق تحسين قدرات البلدان النامية على تطبيق المعرفة القائمة على أساس السياق الواقعي بالنسبة لأنشطة تخفيف حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه على السواء. ويمكن أيضاً أن يشمل هذا مساعدة البلدان النامية في زيادة قدراتها على وضع وإيضاح وجهات نظرها في المحافل الدولية، شاملة المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة المعنيّة بتغيّر المناخ. ومن الضروري استطلاع مجموعة متنوعة من المناهج بشأن: تبادل المعرفة، وفعالية التعلّم (بما في ذلك التعلّم عن طريق العمل والممارسة)، وتعزيز المهارات، من خلال جهود تعاونية بين معهد البنك الدولي ومجموعات أخرى من مؤسسات مجموعة البنك الدولي. كما سيتعيّن تطوير آليات لاكتساب معرفة جديدة والاستفادة من الدروس المكتسبة (مثلاً بشأن وضع السياسات وتدعيم المؤسسات)، ومن ثمّ إتاحتها على الفور لتستخدمها مجموعة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معها.

هاء – إطار النتائج

76. **يعتبر وضع إطار مستند إلى تحقيق النتائج مجال تركيز رئيسي بالنسبة للإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية**. سيقوم الإطار المستند إلى تحقيق النتائج بتحديد الآفاق الزمنية – مع معالم الطريق – من أجل قياس: المُدخلات، والمُخرجات، والنواتج مع مؤشرات التقدّم المُحرز، فضلاً عن إيضاح والتنسيق فيما بين المناطق والقطاعات – التعريف الأساسي ومثال ذلك ما يُشكّل مشروعات "تكيّف" و "تخفيف حدة".

77. **سيكون إعداد وتنفيذ الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية فرصة هامّة للتشاور والاتفاق مع الشركاء في عملية التنمية والبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المباشرة** على مجموعة من المؤشرات العملية القابلة للقياس بغية تتبّع التقدّم المحرز في إجراءات خفض انبعاثات غاز الكربون والتنمية المتسمة بالمرونة في مختلف القطاعات. وهو سيستفيد من الإنجازات بموجب الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، الذي أدخل إلى مجموعة البنك الدولي إجراءات تتبّع مشروعات *الطاقة منخفضة انبعاثات غاز الكربون* ووضع تعريفاً واضحاً ونظاماً لجمع المعلومات في مختلف إدارات ومؤسسات المجموعة. فالمجموعة تعمل منذ زمن مع صندوق البيئة العالمية والهيئات الأخرى على وضع الحد الأدنى من المؤشرات بشأن مشروعات تخفيف حدة تغيّر المناخ في إطار انتقال صندوق البيئة العالمية باتجاه اعتماد نظام رصد ومتابعة مستند إلى تحقيق النتائج.

78. **سيراً على خطى نهج الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، سيتم تصميم عملية وضع مؤشرات النواتج والمُخرجات بشأن الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية بما يجسّد: الميزات النسبية التي لدى مجموعة البنك الدولي**، والتفويض الممنوح لها في مساندة تحقيق النمو وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، ونهجها المتمثّل في العمل في إطار الشراكة مع البلدان المتعاملة معها، ونواتج عملها. وسيسترشد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية بمجموعة من إجراءات محددة تتعلق بتغيّر المناخ تم تطويرها من أجل إطار النتائج الذي جرى اعتماده بشأن العملية الخامسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهو يشمل: جعل إجراءات التكيّف جزءاً من استراتيجيات المساعدة القُطْريّة؛ وتجريب أدوات التمحيص بشأن تغيّر المناخ؛ وتصعيد تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون؛ وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة في مجال الإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ ورفع التقارير عن التقدّم المُحرز في الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ.

79. **سيتم مع مرور الزمن تدعيم وتفصيل الإطار المستند إلى تحقيق النتائج،** ومع تحقيق مجموعة البنك الدولي التقدّم في التصدّي لمسائل التحليلات الرئيسية المتعلقة بتقييم مخاطر تغيّر المناخ وحسابات/بصمة الكربون. وهنالك مجالات ينشط بجهود الانخراط والتنسيق فيها فعلاً كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وتم تحديدها كأولويات بالنسبة للتعاون فيما بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف بشأن نهج مشترك في التصدّي لتغيّر المناخ.

80. **ستواصل مجموعة البنك الدولي البدء بتنفيذ مبادرة لجعل عمليات مكاتبها وسفر موظفيها غير متسببة في ازدياد انبعاثات غاز الكربون،** وذلك بالتوسع في مكاتبها في البلدان وتبادل خبراتها العملية مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في عملية التنمية.

81. **من الصعب بدون حوافز ومساءلة لوحدات العمليات تصعيد أي نهج جديد،** بما في ذلك: أدوات تحليل المشروعات، وزيادة تفاعلية تحديد فرص تعزيز المشروعات بتمويل إضافي لخفض انبعاثات غاز الكربون، ووضع خطط أكثر كلية ومشتركة بين القطاعات. تقيس مؤسسة التمويل الدولية ارتباطاتها لأغراض الطاقة المتجددة وكفاءة استخدامات الطاقة بالرجوع إلى الهدف الذي تم وضعه في مؤتمر "بون" عند مستوى زيادة سنوية تبلغ 20 في المائة (من السنة المالية 2005) بالنسبة لمجموعة البنك الدولي في بطاقة سجلها المؤسسي. كما تقيس بطاقة سجل إدارات مناطق عملها النسبة المئوية لمشروعات الاستثمار التي تتضمّن مكوّناً خاصاً بكفاءة استخدام الطاقة (EE) أو بالطاقة المتجددة (RE). وبالنسبة للبنك الدولي، يمكن أن يكون النهج المستند إلى الحوافز الخاصة بأنشطة الأعمال وليس النتائج المستهدفة أكثر ملاءمة، ويمكن للإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية اقتراح عدد من الخيارات. وينبغي أن يكون إطار النتائج قادراً على تقييم أداء عمليات وحدات مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالمُدخلات المتفق عليها والمساعدة في هيكلة الحوافز. كما أنه سيتناول قضية مزيج المهارات والموارد البشرية كأحد المُدخلات الرئيسية في تنفيذ مؤشرات النواتج/المخرجات.

واو – العمل مع الشركاء الخارجيين للتصدّي للتحدّي على الصعيد العالمي

82. **تغيّر المناخ تحدٍّ عالمي لا سابقة له يتطلّب التعاون فيما بين عدد كبير من الشركاء في عملية التنمية،** بما في ذلك: منظومة الأمم المتحدة، وصندوق البيئة العالمية، وبنوك التنمية الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية، والقطاع الخاص، ومؤسسات البحوث، والمجتمع المدني. وسيقوم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية ببيان تفاصيل أدوار والتفويض الممنوح للفاعلين الرئيسيين في الساحة الدولية، والزاوية الخاصة التي تعتبر مجموعة البنك الدولي أفضل من يَشغَلها.

83. **بموجب الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية، أقامت بنوك التنمية المتعددة الأطراف علاقة عمل وثيقة بشأن الأنشطة المتعلقة بتغيّر المناخ.** ستتم إضافة جلسة عادية معنيّة بمبادرات بنوك التنمية المتعددة الأطراف بشأن تغيّر المناخ إلى كل من الاجتماعات التي تعقدها مجموعة العمل الخاصة بالمؤسسات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالبيئة، وجرى اختيار أول موضوعين هما: "بصمة الكربون" الناجمة عن القروض والتكيّف مع تغيّر المناخ. ويجري إنشاء مجموعة عمل خاصة ببنوك التنمية المتعددة الأطراف بشأن الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية. كما عملت مجموعة البنك الدولي على نطاق واسع مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمعوّقات تمويل الطاقة النظيفة وبإمكان تصميم أدوات جديدة.

84. **تعتبر شراكتنا المنتجة الطويلة الأمد مع صندوق البيئة العالمية قوة رئيسية في دفع الأجندة الخاصة بتغيّر المناخ إلى الأمام.** ستوجز هذه الوثيقة أوجه التكامل فيما بين استراتيجية مجموعة البنك الدولي واستراتيجية صندوق البيئة العالمية، بما في ذلك الصلات مع الصندوق الجديد الخاص بأنشطة التكيّف مع تغيّر المناخ الذي يجري إنشاؤه ضمن صندوق البيئة العالمية. وسيسترشد هذا أيضاً بالعمل المستمر الذي بدأ لحساب صندوق البيئة العالمية فيما يتعلق بسيناريوهات الفترة بعد العام 2012.

85. **في الآونة الأخيرة، تعاونت مجموعة البنك الدولي على نحو نشيط مع وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع "*لهج منظومة الأمم المتحدة المُنسّق بشأن تغيّر المناخ*"** (الذي تم نشر موجز عنه في بالي في ديسمبر/كانون الأول 2007) وتم إسناد دور إليها في كافة الأنشطة التي تم تحديدها باعتبارها أولويات من أجل انخراط الأمم المتحدة فيها. وتعمل حالياً مجموعة البنك الدولي مع وكالات الأمم المتحدة باتجاه جعل الأمم

المتحدة "لا تقوم بزيادة انبعاثات غاز الكربون"، وذلك باستخدام خبرتها العملية كأول وكالة من وكالات الأمم المتحدة تجعل عمليات مقرها الرئيسي وسفر موظفيها غير مُسْهم في زيادة انبعاثات غاز الكربون.

86. **سيقوم الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية بإيجاز التقدّم الذي أحرزته مجموعة البنك الدولي في التعاون بشأن تغيّر المناخ مع مختلف الشركاء في عملية التنمية، كما سيوجز مجالات محددة من أجل تدعيم وتوسيع نطاق التعاون** مع كل من مجموعات الفاعلين الرئيسيين. ويستحق مجالان اثنان أن يتم إبرازهما:

- من الضروري زيادة تفاعلية مجموعة البنك الدولي في مساندة عمل الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وذلك من أجل نجاح الاتفاقية العالمية الاشتمالية المنصفة في الفترة بعد العام 2012، مع البقاء على الحياد فيما يتعلق بأي موقف تفاوضي. ويمكن للبنك الدولي قرْن الجهود مع الشركاء الآخرين في التنمية في مساندة البلدان النامية في جهود: بناء القدرات، وزيادة الوعي، وإقامة الاتفاق في الرأي؛ وأنشطة التدريب على مهارات التفاوض؛ والمعلومات من أجل إتاحة أفضل منطلق من أجل نجاح المفاوضات.

- يمكن أن يكون من بين مجالات التركيز الإضافي الشراكات المبتكرة مع القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع المالي وقطاع التأمين.

زاي – عملية التشاور والمعلومات التقييمية

87. **تغيّر المناخ قضية شاملة للجميع متعددة الوجوه ومعقدة الإطار الاقتصادي والسياسي من بين قضايا التنمية**. ستشمل عملية وضع الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية مشاورات مستفيضة مع مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين، شاملة: البلدان النامية المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، والشركاء في عملية التنمية (وكالات الأمم المتحدة، وبنوك التنمية الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية)، والقطاع الخاص، ومختلف منظمات وجهات المجتمع المدني. وسيتم إيلاء اهتمام كافٍ لفهم احتياجات واهتمامات الدول المساهمة في مجموعة البنك الدولي من بين البلدان النامية، مع بيان كيف تم أخذ وجهات نظرها في الاعتبار أثناء إعداد هذا الإطار. وستتم إتاحة مسودة استشارية عن هذا الإطار مع: خطة تفصيلية بشأن المشاورات المتعلقة بها، ومجموعة من المسائل الإرشادية وأسماء جهات وأشخاص يمكن إرسال التعليقات ووجهات النظر لهم بشأنه، وذلك على موقع خاص به يمكن الوصول إليه من خلال صفحة استقبال موقع مجموعة البنك الدولي www.worldbank.org.

حاء - المخاطر

88. **العمل على الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية سيأخذ في الاعتبار ويتناول عدة مخاطر:**

المخاطر	*إجراءات معالجتها/تخفيف حدتها*
خارجية	
عدم تيقّن عدة بلدان مساهمة في ومتعاملة مع مجموعة البنك الدولي بشأن الدوْر المتعلق بتغيّر المناخ. وبينما تقوم المجموعة حالياً بتصعيد انخراطها كثيراً، لم يكن دوْرها دائماً دوْر المؤسسة الرئيسية في هذا الميدان.	المشاورات المستفيضة ومشاطرة خبرتنا العملية وقدراتنا؛ الاستفادة الدقيقة من العمليات السابقة؛ وتصعيد وعرض وتعميم النجاحات.
عدم التيقّن من التقدّم المحرز في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذ الاتفاقات التي تم التفاوض عليها. وفي حالة عدم قيام البلدان المتقدمة باتخاذ إجراءات جريئة والتزامها بها، فإن التركيز على تضمين تخفيف حدة تغيّر المناخ في استراتيجيات تنمية البلدان الفقيرة يُصاب بمخاطر السمعة غير الجيّدة.	سيكون تركيز الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية على مساندة إجراءات التكيّف والتخفيف التي تبررها المنافع المحلية (مثلاً: كفاءة استخدام الطاقة، وتنويع مصادرها، والعمالة في المناطق الريفية، ونوعية الهواء)، وتحقيق تعبئة تمويل إضافي بشروط ميسّرة بغية تخفيض التكاليف والمخاطر الناجمة عن خفض انبعاثات غاز الكربون و/أو الاستثمارات المتسمة بالمرونة تجاه المناخ.
إدارة التوقعات: عدم القدرة على تعبئة موارد تمويلية جديدة كبيرة؛ الإحجام عن تكريس الموارد الرئيسية في مجموعة البنك الدولي	ستستطلع مجموعة البنك الدولي خيارات متنوعة جداً شاملة تحسين استخدام الأدوات الحالية والأدوات التي ووفق عليها حديثاً وتعبئتهما،

(المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير) لقضية تغيّر المناخ.	ونهج السوق المبتكر. وهذا سيؤدي إلى تقليل مخاطر إمكان الفشل بالنسبة لأية أداة محددة.
داخلية	
التحدّي الماثل في التنسيق بين استراتيجيات المناطق والقطاعات واستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية واعتماد نهج منسجم في ضوء اختلاف الأوضاع والاهتمامات والمطالب من مختلف البلدان والجهات المتعاملة ضمن تلك البلدان.	سيتيح الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية إطاراً مشتركاً متسماً بالمرونة قائماً في مضمونه على المطالب التي أعربت عنها البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي والقضايا التي حددتها المناطق والقطاعات في مختلف مؤسسات المجموعة.
تتبّع مدى التقدّم والإبلاغ عنه: وضع إطار نتائج قوي له مصداقية قد يستغرق زمناً طويلاً.	وسيضع نهجاً ذا مراحل بالتشاور مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف والبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين.
محدودية مهارات الموظفين الحالية ومعرفتهم بقضايا تغيّر المناخ، ولاسيما احتياجات وخيارات التكيّف مع تغيّر المناخ؛ أطر التحليل الداخلية ناشئة فقط.	حدثت بالفعل زيادة كبيرة في المساعدات التحليلية والاستشارية بشأن تغيّر المناخ، وهذا ما سيؤدي عما قريب إلى تحسين المعرفة الداخلية، وقاعدة التحليلات ومهارات الموظفين المعنيين؛ كما سيتناول الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية أيضاً تبادل المعرفة والتدريب وتعيين موظفين جدد.
تعجيل خطى تطوير التكنولوجيات حاسم الأهمية؛ ولكن مجموعة البنك الدولي تفتقر للخبرة العملية في هذا المجال.	كما سيستطلع على نحو تفاعلي دوراً مناسباً في سياق التعاون مع الشركاء الآخرين في عملية التنمية.

طاء – الإطار الزمني ومعالم الطريق

89. **عملية إعداد الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية ماضية على المسار السريع، حسبما يلي:**

13 أبريل/نيسان 2008	لجنة التنمية (وثيقة الخلفية المرجعية)
أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2008	المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة
أوائل يوليو/تموز 2008	استعراض نائب الرئيس لشؤون العمليات لمسودة الوثيقة
يوليو/تموز – أغسطس/آب 2008	اجتماع اللجنة المعنية بفعالية عمليات البنك الدولي لاستعراض مسودة الوثيقة
أغسطس/آب 2008	مشاورات عبر الإنترنت بشأن مسودة الوثيقة
سبتمبر/أيلول 2008	اجتماع المجلس التنفيذي بكامل هيئته
أكتوبر/تشرين الأول 2008	لجنة التنمية

الملحق 1: تغيّر المناخ، والمناطق: المخاطر، والأثر، والانبعاثات

من هم الأسوأ والأكثر تأثّراً؟ يغطي أثر تغيّر المناخ قطاعات وقضايا تنموية متعددة، وتعتبر البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية الأكثر تأثراً بمخاطره. فالبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتلك المؤهلة لمزيج من القروض من المؤسسة ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير هي الأكثر تعرّضاً للمخاطر المصاحبة لكل من (أ) وقائع الطقس والأحوال الجوّية الشديدة التطرّف كالفيضانات والجفاف والعواصف؛ (ب) ارتفاع مستوى مياه البحر وما يرافق ذلك من مشاكل للساحل؛ و (ج) تغيّرات الإنتاج الزراعي (الجدول أ2-1)[4] كما أن توزّع المخاطر الرئيسية المتعلقة بالمناخ حول العالم منحرف على نحو مماثل (الشكل أ2-1). وتهيمن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على قائمة أشد البلدان تأثراً بالجفاف ولذلك فهي تعاني من أكبر أثر سلبي على الإنتاجية الزراعية. أما منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا فهي الأكثر تأثراً بالفيضانات. وللعواصف أكبر الأثر في حزام الأعاصير الذي يلف المحيطين الهادئ والهندي، ولكن العواصف الشتوية في المناطق غير المُطلّة على البحار هامّة أيضاً.

الجدول أ1-1: أشد البلدان تعرّضاً للأخطار المتعلقة بالمناخ

الجفاف	*الفيضان*	*العواصف*	*سواحل 1 م*[أ]	*سواحل 5 م*[أ]	*الزراعة*
ملاوي	بنغلاديش	الفلبين	كافة الدول الجزيرية المنخفضة الارتفاع	كافة الدول الجزيرية المنخفضة الارتفاع	السودان
إثيوبيا	الصين	بنغلاديش	فييتنام	**هولندا**	السنغال
زمبابوي	الهند	مدغشقر	مصر	**اليابان**	زمبابوي
الهند	كمبوديا	فييتنام	تونس	بنغلاديش	مالي
موزامبيق	موزامبيق	مولدوفا[ب]	إندونيسيا	الفلبين	زامبيا
النيجر	لاوس	منغوليا[ب]	موريتانيا	مصر	المغرب
موريتانيا	باكستان	هايتي	الصين	البرازيل	النيجر
إريتريا	سريلانكا	ساموا	المكسيك	فنزويلا	الهند
السودان	تايلند	تونغا	ميانمار	السنغال	ملاوي
تشاد	فييتنام	الصين	بنغلاديش	فيجي	الجزائر
كينيا	بنن	هندوراس	السنغال	فييتنام	إثيوبيا
إيران	رواندا	فيجي	ليبيا	**الدانمرك**	باكستان

ملاحظة: الرمادي الفاتح = البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير. اللون الغامق = بلدان متقدمة. تصنيف الأنواع مستند إلى الأثر المطلق (مثلاً إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين) وأيضاً إلى الأثر النسبي (مثلاً العدد المتأثر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي). أنظر الملحق جيم للاطلاع على المزيد من التفاصيل على الأرقام القياسية المستخدمة.

أ. أمتار فوق سطح البحر. ب. عواصف شتوية

[4] هذا الجدول تأشيري فقط حيث يتوقف الترتيب إلى حد كبير على الأرقام القياسية المُستخدمة وعلى الطبيعة العشوائية لوقائع المناخ ولو على مدى فترة 25 سنة. ولكن كل الأرقام القياسية تقريباً تُبيّن أن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية مُعرّضة أكثر من غيرها للمخاطر المصاحبة لتغيّر المناخ.

الملحق 1

الشكل أ1-1: توزّع مخاطر المناخ على صعيد العالم

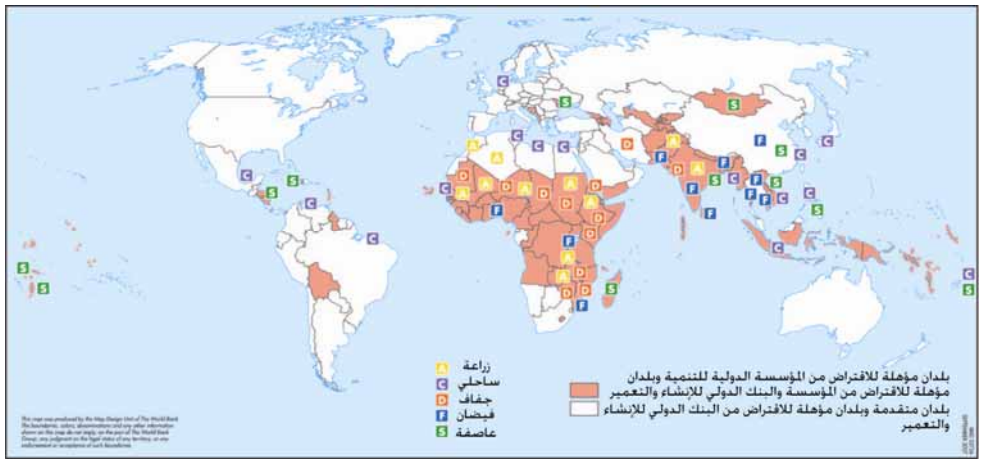

ملاحظة: أنظر الملحق جيم في وثيقة المؤسسة الدولية للتنمية من أجل الاطلاع على التفاصيل.

مختلف خصائص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان واقتصادات مختارة

الجدول أ1-2: خصائص انبعاثات غاز الكربون

الترتيب	البلد	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 2005	شدّة ثاني أكسيد الكربون، تعادل القوة الشرائية، 2005	شدّة ثاني أكسيد الكربون، سعر الصرف السائد في السوق، 2005	ازدياد ثاني أكسيد الكربون 1995-2000	ازدياد ثاني أكسيد الكربون 2000-2005	ثاني أكسيد الكربون بنسبة الفرد، 2005	إجمالي الناتج المحلي بنسبة الفرد، تعادل القوة الشرائية، 2005	فئة الدخل
		)طن متري ثاني أكسيد الكربون(	)طن ثاني أكسيد كربون بالمليون دولار)	)طن ثاني أكسيد كربون بالمليون دولار)	(%)	(%)	)طن ثاني أكسيد كربون(	دولار سويا)(	
1	الولايات المتحدة	5,957	480	480	1.9	0.5	20.1	41,813	عالي OECD
2	الصين	5,323	998	2,372	0.5	12.1	4.1	4,088	شريحة دنيا من المتوسط
3	روسيا	1,696	999	2,218	-0.5	1.4	11.9	11,858	شريحة عليا من المتوسط
4	اليابان	1,230	318	271	2.0	0.7	9.6	30,290	عالي OECD
5	الهند	1,166	479	1,447	2.8	3.2	1.1	2,222	منخفض
6	ألمانيا	844	336	302	-0.7	-0.1	10.2	30,445	عالي OECD
7	كندا	631	559	567	2.0	2.5	19.5	34,972	عالي OECD
8	المملكة المتحدة	577	305	262	0.0	0.8	9.6	31,371	عالي OECD
9	كوريا الجنوبية	500	486	631	3.0	2.5	10.3	21,273	عالي OECD
10	إيطاليا	467	287	265	0.8	1.0	8.0	27,750	عالي OECD
11	إيران	451	700	2,375	4.0	6.9	6.6	9,314	شريحة دنيا من المتوسط
12	جنوب أفريقيا	424	1,066	1,751	2.2	2.0	9.0	8,478	شريحة عليا من المتوسط
13	فرنسا	415	223	195	1.5	0.8	6.8	30,591	عالي OECD
14	المملكة العربية السعودية	412	841	1,331	4.3	7.1	17.8	21,220	عالي غير OECD
15	أستراليا	407	584	555	4.2	2.9	20.0	34,106	عالي OECD
16	المكسيك	398	339	519	3.5	0.9	3.9	11,387	شريحة عليا من المتوسط
17	إسبانيا	387	328	344	5.3	3.6	8.9	27,180	عالي OECD
18	البرازيل	361	228	409	3.6	1.1	1.9	8,474	شريحة عليا من المتوسط
19	إندونيسيا	359	508	1,253	4.8	5.6	1.6	3,209	شريحة دنيا من المتوسط
20	أوكرانيا	343	1,303	3,977	-5.2	1.2	7.3	5,583	شريحة دنيا من المتوسط
21	بولندا	285	551	939	-1.0	-0.4	7.5	13,535	شريحة عليا من المتوسط
22	تايوان	284	480	..	6.3	2.7	..	26,057	..
23	هولندا	270	479	..	2.4	1.6	16.5	34,492	عالي OECD
24	تايلند	234	526	1,329	2.2	7.5	3.6	7,061	شريحة دنيا من المتوسط
25	تركيا	230	410	633	5.5	2.8	3.2	7,786	شريحة عليا من المتوسط
26	كازاخستان	198	1,503	3,466	-0.4	7.6	13.1	8,699	شريحة عليا من المتوسط
27	مصر	162	486	1,804	3.8	6.1	2.2	4,574	شريحة دنيا من المتوسط
28	ماليزيا	156	519	1,189	4.5	6.7	6.1	11,678	شريحة عليا من المتوسط
29	فنزويلا	151	576	1,045	1.6	2.5	5.7	9,877	شريحة عليا من المتوسط
30	الأرجنتين	147	350	800	2.8	1.3	3.8	10,815	عالي غير OECD
31	الإمارات العربية المتحدة	138	1,003	1,063	1.8	4.6	30.4	33,484	عالي OECD
32	بلجيكا	136	409	366	2.1	-1.2	13.0	31,699	عالي غير OECD
33	سنغافورة	134	743	1,147	5.2	4.5	30.8	41,479	منخفض
34	باكستان	121	357	1,092	4.4	2.3	0.8	2,184	منخفض
35	أوزبكستان	118	2,246	8,078	0.3	2.2	4.5	2,008	عالي OECD
36	الجمهورية التشيكية	113	544	910	-1.6	0.3	11.0	20,280	منخفض
37	نيجيريا	105	490	1,084	-4.3	5.4	0.7	1,520	عالي OECD
38	اليونان	103	317	458	3.3	0.5	9.3	29,261	شريحة عليا من المتوسط
39	رومانيا	99	490	1,005	-5.5	1.4	4.6	9,368	

40	العراق	98	..	..	-0.9	5.9	..	..	شريحة دنيا من المتوسط
41	الجزائر	88	442	866	-1.0	1.1	2.7	6,062	شريحة دنيا من المتوسط
42	فييتنام	80	451	1,519	6.7	10.6	1.0	2,143	منخفض
43	النمسا	78	279	255	1.7	4.1	9.5	34,075	عاليOECD
44	الفلبين	78	312	794	4.1	2.1	0.9	2,956	شريحة دنيا من المتوسط
45	الكويت	77	695	949	7.9	5.2	30.2	43,551	عالي غير OECD
46	هونغ كونغ	75	309	422	3.2	6.1	10.8	35,690	عالي غير OECD
47	كوريا الشمالية	74	..	..	-3.6	1.3	3.3	..	منخفض
48	شيلي	66	332	557	6.5	3.6	4.1	12,248	شريحة عليا من المتوسط
49	إسرائيل	65	415	527	4.9	0.9	9.4	22,627	عالي غير OECD
50	البرتغال	65	309	354	4.5	0.6	6.2	19,956	عاليOECD

ملاحظة: يعرض الجدول 50 بلداً بالترتيب حسب مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويبيّن أن معظم البلدان تتخذ ترتيباً مختلفاً حسب عدة قياسات كمجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وشدة الانبعاثات حسب إجمالي الناتج المحلي، ومعدل ازدياد الانبعاثات. وشدة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تقاس بالأطنان لكل مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي. ومصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هو موقع تقييمات الأثر البيئي على شبكة الإنترنت (كما في 18 سبتمبر/أيلول 2007). تعادل القوة الشرائية لإجمالي الناتج المحلي (الدولار الأمريكي بالسعر الثابت للعام 2005). سعر الصرف السائد في السوق لإجمالي الناتج المحلي في العام 2005 وبيانات السكان في العام 2005 مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل أ1-2: شدّة ثاني أكسيد الكربون والغازات المسببة للاحتباس الحراري حسب المناطق

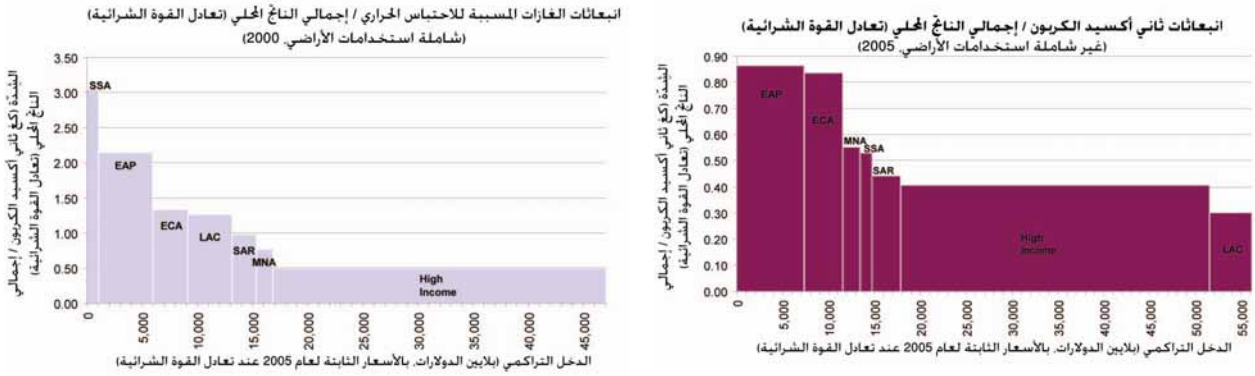

ملاحظة: تبيّن الرسوم البيانية هذه تفاوتاً كبيراً في ثاني أكسيد الكربون المتصل بالطاقة، وشدة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة إجمالي الناتج المحلي حسب المناطق والتحوّل الكبير في الترتيب عند تغيّر مقياس الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) إلى الغازات المسببة للاحتباس الحراري GHG. وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (ECA) أعلى شدّة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة بنسبة إجمالي الناتج المحلي بينما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أدنى شِدّة. وتتسبب البلدان عالية الدخل بأكبر كمية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وعند أخذ كافة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري شاملة تلك الناجمة عن استخدامات الأراضي، يميل تغيّر استخدامات الأراضي والحراجة إلى زيادة الشِدّة في أفريقيا جنوب الصحراء (SSA) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC) ويسهم في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لأن تدهور الأراضي وقطع أشجار الغابات يسير بخطوات سريعة في تلك المناطق.

المصدر: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (الانبعاثات من استخدامات الطاقة) من موقع إدارة معلومات الطاقة على شبكة الإنترنت (EIA) (كما في 18 سبتمبر/أيلول 2007)؛ إجمالي الناتج المحلي عند تعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2005) من مؤشرات التنمية العالمية؛ انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من أداة مؤشرات تحليلات المناخ (CAIT) النسخة 5.0 ((Washington, DC: World Resources Institute, 2008). البيانات الشاملة (أكبر عدد ممكن من البلدان والغازات المسببة للاحتباس الحراري) بشأن الانبعاثات متوفرة فقط حتى العام 2000.

الشكل أ1-3: اتجاهات شدة ثاني أكسيد الكربون حسب المناطق، مع تعادل القوة الشرائية وسعر الصرف السائد في السوق

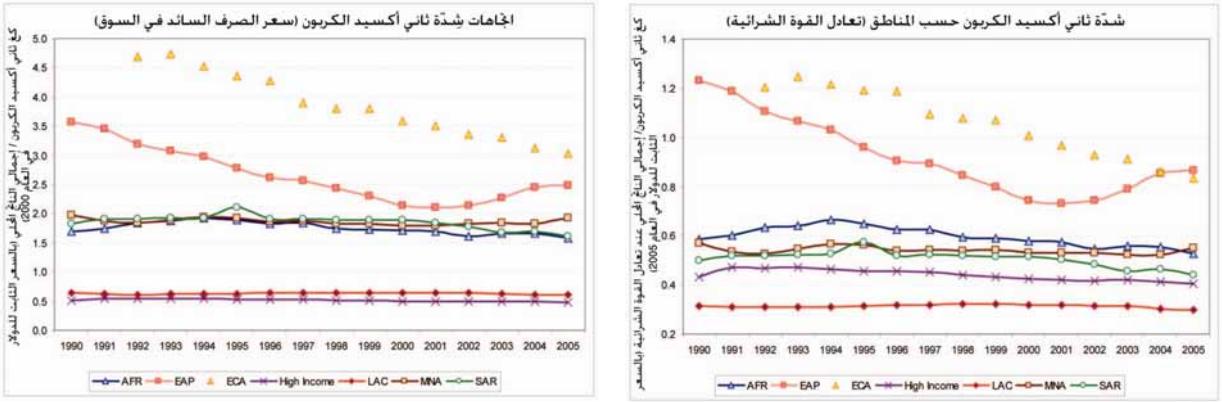

ملاحظة: تُبين هذه الرسومات البيانية أن الهبوط الكبير والسريع في شدة ثاني أكسيد الكربون في تسعينيات القرن العشرين في المناطق عالية الشدة توقف وعكس مساره في شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP) أو تباطأ في أوروبا وآسيا الوسطى (ECA). ولكن شدة ثاني أكسيد الكربون في المناطق الأخرى ظلّت ثابتة. أما استخدام مقياس تعادل القوة الشرائية أو سعر الصرف السائد في السوق فلا يغير الترتيب النسبي لمختلف المناطق، ماعدا بالنسبة للبلدان عالية الدخل التي الشدة فيها أدنى مما في غيرها عند استخدام سعر الصرف السائد في السوق.

المصدر: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (من استخدامات الطاقة) مأخوذة من موقع إدارة معلومات الطاقة (EIA) (كما في 18 سبتمبر/أيلول 2007)، وإجمالي الناتج المحلي عند تعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2005) من مؤشرات التنمية العالمية..

الشكل أ1-4: صور أوضاع المناطق: الأثر الرئيسي ومصدر الانبعاثات[5]

المناطق	الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حسب القطاعات	القضايا / الأثر الرئيسي
أفريقيا	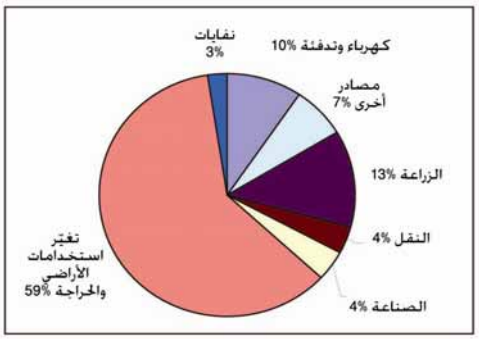	• الأمن الغذائي والمخاطر المتعلقة بالإنتاج الزراعي • عدم القدرة على الحصول على مياه مأمونة وازدياد الضغوط على المياه • انخفاض قدرات التكيّف وشدة التعرّض لتقلبات المناخ والكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات • الأثر السلبي على الصحة ولاسيما ازدياد مخاطر انتشار الملاريا • ارتفاع مستوى سطح البحر وأثره على المناطق الساحلية المنخفضة
شرق آسيا والمحيط الهادئ	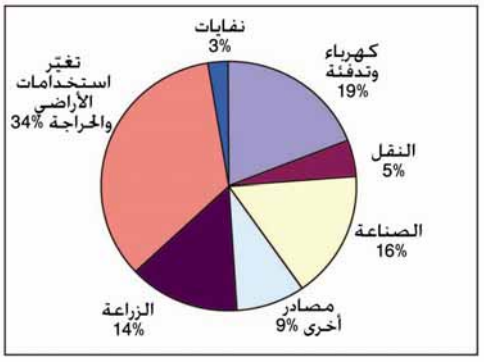	• انخفاض معدلات توفّر المياه العذبة • توطّن الأمراض والوفيات الناجمة عن أمراض الإسهال المصاحبة للفيضانات والجفاف • تدهور المنظومات الإيكولوجية البحرية والساحلية نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر وازدياد درجات الحرارة • ارتفاع مستوى سطح البحر يسفر عن احتمال تشريد ملايين الأشخاص • تضرّر صناعة الزراعات المائية نتيجة اقتحامات مياه البحر • ازدياد احتمالات الخطر على استقرار المنظومات الإيكولوجية في الأراضي الرطبة ومناطق المانغروف والشعب المرجانية

[5] ملاحظة: البيانات عن الأثر الرئيسي مأخوذة من استراتيجيات عمل المناطق بشأن تغيّر المناخ؛ البيانات عن الانبعاثات مأخوذة من معهد الموارد الدولية 2007.

المناطق	الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حسب القطاعات	القضايا / الأثر الرئيسي
أوروبا وآسيا الوسطى	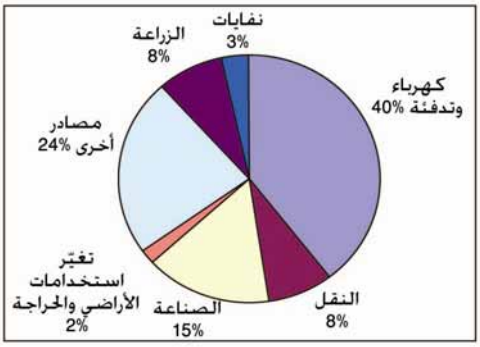	• ازدياد الأخطار المتعلقة بالمناخ شاملة طول مدة الجفاف وازدياد حدوث العواصف والفيضانات ومخاطر اندلاع الحرائق • الفيضانات الساحلية والحت الساحلي نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر • ازدياد المخاطر الصحية نتيجة ازدياد حدوث موجات الحر والفيضانات وازدياد التعرّض للأمراض التي تنقلها الحشرات والأطعمة • ازدياد الضغوط على المياه • هبوط إنتاجية الغابات
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	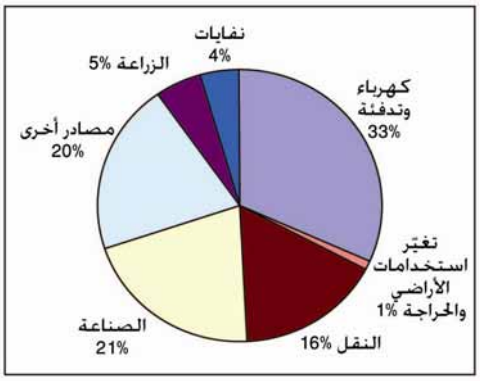	• ازدياد حدوث الجفاف وشِحّة المياه • ازدياد تقلبات الغلال الزراعية، ولاسيما في مناطق الزراعة البعلية • ازدياد سوء الصحة العامة نتيجة لموجات الحر وهبوط نوعية المياه والهواء وتشكّل الأوزون على الأرض • ارتفاع مستوى سطح البحر وأثره على: الزراعة، والمناطق الساحلية المنخفضة، والأراضي الرطبة
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	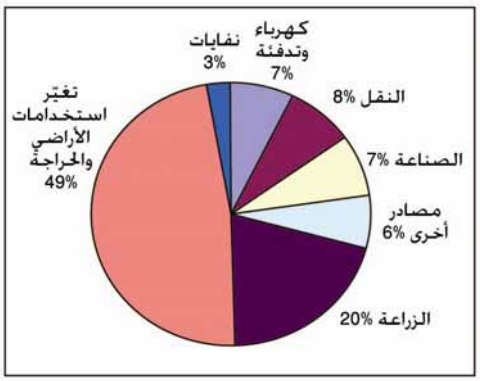	• هبوط معدلات توفّر المياه في العديد من مناطق شِحّة المياه، والأثر على المنظومات الإيكولوجية في الجبال العالية • هبوط الإنتاجية الزراعية • تشوّه قيام المنظومات الإيكولوجية بوظائفها، شاملة: الشعب المرجانية، والأراضي الرطبة، والمانغروف، والغابات وسواها • تشريد السكان على نطاق واسع نتيجة ازدياد الوقائع المتطرفة وارتفاع مستوى سطح البحر • الأثر على الصحة، مثلاً: الوفيات نتيجة موجات الحرّ، وازدياد التعرّض للأمراض التي تنقلها الحشرات

المناطق	الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حسب القطاعات	القضايا / الأثر الرئيسي
جنوب آسيا	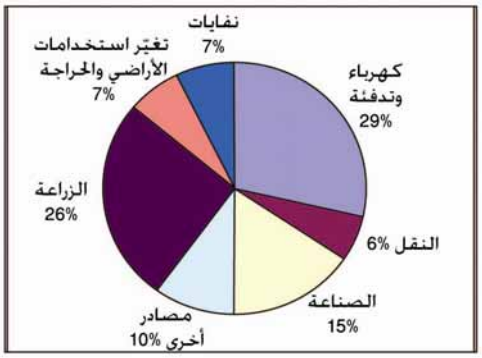	• ازدياد شدة وتواتر حدوث المد الذي تسببه العواصف والزوابع والفيضانات والجفاف • الأثر السلبي على الغلال الزراعية، ولاسيما في المناطق القاحلة والمناطق التي تتأثر بالفيضانات • هبوط تدفقات الأنهار في البلدان الواقعة في جبال هيمالايا، وعدم إمكانية التعويل على إمدادات المياه العذبة، وضرورة إدارة الأنظمة العابرة للحدود والمشتركة مع الغير • ارتفاع مستوى سطح البحر وأثره على سبل العيش على السواحل من خلال: الفيضانات، والإضرار بمكامن المياه الجوفية، وفقدان الأراضي الرطبة والمنظومات الإيكولوجية • الافتقار إلى المعلومات العلمية عن عواقب ذوبان ثلوج جبال هيمالايا والمخاطر المصاحبة لذلك، وأثر تغيّر المناخ على التنوّع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية

الملحق 2: الإطار الاستراتيجي المعني بتغيّر المناخ وبالتنمية: مسودة الموجز

ألف – تغيّر المناخ والتنمية

1. أوضاع الاتفاق في الرأي العلمي/في العلوم بشأن المناخ
2. الصلات بين تخفيف الحِدّة والتكيّف والتنمية
3. أولويات البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، والاحتياجات من المساندة

باء – ضرورة وجود استراتيجية لمجموعة البنك الدولي

1. الاتفاق العالمي الناشئ في الرأي بشأن تعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف
2. الخبرة العملية التي اكتسبتها مجموعة البنك الدولي والميزة النسبية للمجموعة
3. مبررات زيادة دوْر مجموعة البنك الدولي والإستراتيجية الشاملة

جيم – رؤية مجموعة البنك الدولي وأهدافها الاستراتيجية

دال – إطار النتائج: النواتج، والمُخرجات، والمُدخلات، والمؤشرات

هاء – إطار العمل: نحو مستقبل يتسم بالمرونة تجاه المناخ

- تضمين استراتيجيات التنمية التكيّف مع المناخ وفرص تحقيق النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون
  - التصويب مع استراتيجيات المناطق والبلدان
  - تصعيد الفرص في البرامج القطاعية
  - أولويات بشأن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية
  - أجندة بشأن البلدان المتوسطة الدخل
  - تبادل المعرفة، والدفاع، وبناء القدرات
- تصعيد البحوث والمشورة بشأن السياسات
- مساندة تعجيل خطى استنباط وتطبيق التكنولوجيا
- تسهيل تطوير آليات السوق الجديدة
- تهيئة البيئة التسهيلية للقطاع الخاص
- التصدّي للتحدي الماثل في التمويل

واو – التعاون مع المجتمع الدولي

زاي – معالجة الاحتياجات والمعوّقات الداخلية